نفي المواطن البحريني

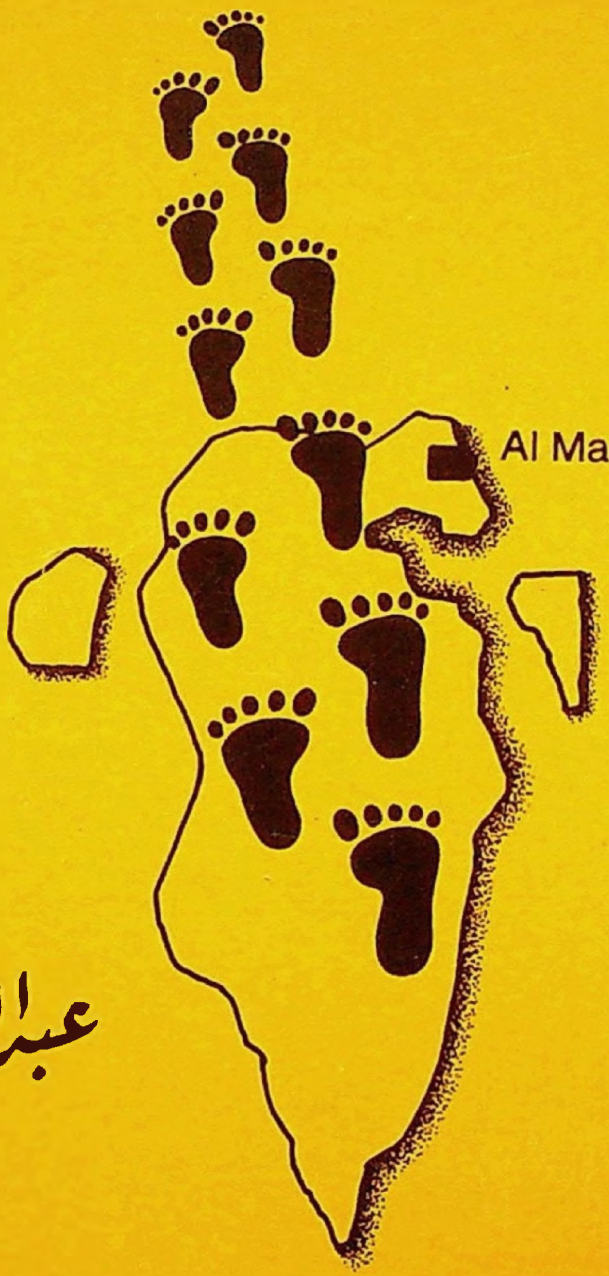

عبدالسلام ربيعة

نفي المواطن البحريني

عن وطنه

عبد السلام ربيعة

دار الوطن للطباعة والتسويق

بيروت ـ لبنان

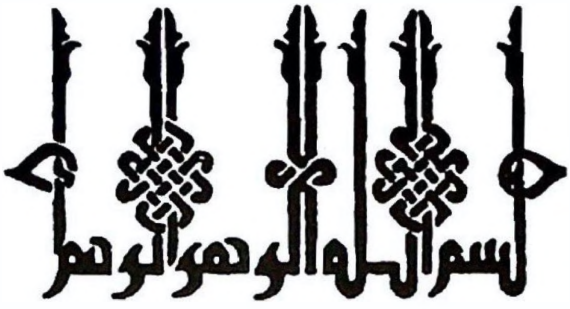

صوت البحرين
VOICE OF BAHRAIN
WWW.VOB.ORG

بسم الله الرحمن الرحيم

اتّصفت حكومة البحرين في السنوات الأخيرة بأنّها صاحبة أسوأ سجلّ في نفي وإبعاد المواطن عن بلده، حسب تقارير المنظّمات الحقوقيّة الدوليّة، وتحكم البحرين قبيلة آل خليفة الذين منذ أن جاؤوا إلى البحرين في نهاية القرن الثامن عشر فرضوا سيطرتهم بالقوّة والقهر وبهتك الحقوق والكرامات، ومارسوا كلّ أنواع الاضطهاد والتعذيب والقتل، وما زالوا يمارسون أشكال الظلم والظلامات بحقّ الشعب المستضعف، فالبحرين هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي تعتقل النساء، وتزجّ بهم في غياهب السجون، وهي الدولة الوحيدة التي تعتقل الأطفال اعتقالاً عشوائيّاً وتضعهم في زنزانات لسنوات بلا محاكمات أو بمحاكمات صورية دون رعاية لأعمارهم، والوحيدة في استخدام الأطفال والنساء والرجال كرهائن للضغط على أقاربهم لتسليم أنفسهم،...، إلى سلسلة من الشذوذ

والتفرّد في الانتهاكات التي أثبتت أنّ القائمين على الحكم في البحرين يختلفون عن كلّ البشر في العالم.

وهذا الكتاب يبرز حالات وصور لانتهاكات متعلّقة بنفي المواطن البحريني جبراً وقسراً عن وطنه، ومنعه من العودة إليها وبعض متعلّقات هذا الموضوع، ونؤكّد بأنّنا لم نذكر إلّا القليل من كثير من أحوال النفي وتفصيلاته وحجمه، مصادرها منظمّات حقوق الإنسان، وأدبيات المعارضة البحرينيّة التي تعيش الخصار في الجزيرة حيث انعدام الحريّات العامّة والقنوات الإعلاميّة والصحافة، وضحايا أُبعدوا قسراً من البحرين.

عبد السلام ربيعة

نفي المواطن

انفردت حكومة البحرين وشذّت عن حكومات العالم أجمع بأنّها الوحيدة في العالم التي تقوم يومياً بنفي مواطنيها خارج البلاد قسراً، وتبوّأت مقعد الصدارة في العالم في النفي والإبعاد القسري.

وأكّدت ـ بهذه الممارسة غير الشرعيّة السافرة ـ للشعب أوّلاً والعالم مدى تماديها في انتهاك حقوق الشعب البديهيّة، وعدم حملها لقيم إنسانية، وضربت كلّ الأعراف العالمية. وأثبتت عدم اعترافها بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وأنّ جميع الدول الأعضاء في الأمم المتّحدة ملزمة بتنفيذ الضمانات الواردة في «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» التي تنصّ على أنّه «لكلّ فرد حقّ في مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده، وفي العودة إلى بلده» المادّة ١٣ ـ ٢.

وأنّها ما كانت يوماً ما ملتزمة بالدستور البحريني الذي تقول المادّة ١٧ ج منه: «يحظر إبعاد المواطن عن البحرين أو منعه من

العودة إليها». هل هذا يكفي للحكم على الحكم في البحرين بعدم اعترافه بما يسمّى «قانون» أو «نظام» أو «عرف وأعراف» ؟

لقد قامت حكومات البحرين من آل خليفة في العقود السابقة من هذا القرن بنفي قيادات الشعب، في كلّ فترة اضطرابات سياسية عندما كانت تحت السيطرة البريطانية المباشرة، كنفي الشيخ خلف العصفور في العشرينات إلى العراق، وتمّ نفي سعد الشملان، وعبد الوهاب الزياني في الثلاثينات إلى الهند، ونفي عبد الرحمن الباكر وعبد العزيز الشملان، وعبد علي العليوات في الخمسينيات إلى جزيرة سانت هيلانة بالمحيط وهي الجزيرة التي نفي فيها نابليون بونابرت. ولكنّها قامت في بداية الثمانينات بنفي أعداد كبيرة من فئات الشعب بعد تزوير الوثائق والحقائق، وتعرّضت أعداد من الطائفة الشيعية التي تشكّل الغالبية العظمى للسكّان للترحيل قسراً إلى إيران، وشهد المعتقلون السياسيون السابقون وأفراد أُسر كاملة باعتقالهم، وبعد أن سحبت منهم جوازات سفرهم البحرينية أُجبروا على ركوب سفن متّجهة إلى إيران رغم جهلهم بهذا البلد وبلغته، وكانت السلطات البحرينية تمنح المطرودين أحياناً وثائق مزوّرة تذكر أنّهم ولدوا في إيران، وأنّهم مواطنون إيرانيون. (الملحق : تقرير لمنظمّة العفو الدوليّة حول النفي القسري لأبناء البحرين). لقد قال لي أحد المبعدين من البحرين في بداية الثمانينيات : كنت أحمل جواز

سفر بحرينياً وإخواني وأهلي جميعاً، وعندما اعتقلت عقدوا يديّ من الخلف وربطوهما، ثمّ وضعوا في كفّي قلماً وقالوا: وقّع، وأجبروني على الإمضاء على أوراق لم أرَ ولا أعرف ما هو مكتوب فيها، ثمّ أركبوني سفينة متّجهة نحو إيران، وأبعدوني وإنّي أجهل البلد واللغة وليس لي في إيران أقارب، وإنّي من أُصول عربيّة يرفع شبهة ما تتذرّع به السلطات من كون المبعدين غير بحرانيين.

وقد فرّت أعداد من المواطنين بعد حلّ البرلمان سنة ١٩٧٥، وبعد انتفاضة ومظاهرات الثمانينيات ضدّ السلطة خوفاً من السجن والتعذيب والمضايقات الحكومية المستمرّة، وخرج آخرون للعمل خارج البحرين أو للدراسة، وحاول كثير منهم العودة إلى بلدهم بعد سنوات طويلة من النفي، ولكنّهم فوجئوا باحتجازهم أياماً في مطار البحرين عند عودتهم مع التحقيق والتعذيب ثمّ طردوا قسراً من البحرين.

المواطنون العائدون إلى البحرين يجلسون عادة في قاعة الانتظار «الترانزيت» ويشاهدون أشكالاً وألواناً من الناس، مختلفي الجنسيات والأعراق واللغات يدخلون البحرين، وهم محرومون من دخول بلدهم، يطردون بعد استجوابهم والتحقيق معهم، ولا يمنحون أيّة فرصة للاحتجاج على طردهم، وكانت السلطات تصدر لهم جوازات سفر صالحة لشهر أو شهرين فقط، ولكنّها فوجئت بأنّ

الدول المرسل إليها بهذه الجوازات لا تستقبلهم، بل تشكّ في جوازاتهم وتجديدها، وتستغرب من هذا العمل «التعسّفي» ممّا جعلها تضطرّ لتجديد جوازات السفر لمدّة سنة واحدة. وتحصر السلطات لبعض الأشخاص المنفيين السفر إلى بلدين أو ثلاثة فقط من بلدان العالم، فتكتب على إحدى صفحات الجواز: صالح للسفر إلى سوريا وإيران ولبنان فقط أو الأردن واليمن ولبنان فقط، ولكنّ الدول لا تهتمّ أو لا تلاحظ هذه المضحكة، ولا يخفى أنّ السبب الوحيد لإصدار هذه الجوازات هو تسهيل طردهم من البحرين ودخولهم بلداناً أُخرى، إذ من الصعب للسلطات نفيهم بلا أوراق ثبوتيّة لعدم استقبالهم في أيّ بلد.

ويتمّ طرد المواطنين دون إخبارهم إلى المكان أو البلد المرسلين إليه في بعض الحالات، يقول أحد المواطنين البحرانيين: أركبوني في طائرة لإبعادي حتّى حلّقت بالفضاء فنظرت يميناً وشمالاً أُريد أن أسأل إلى أين نحن ذاهبون، ثمّ خجلت من سؤال يثير الاستغراب لدى الركّاب، إذ أنّهم سوف يتساءلون وكيف يركب الطائرة ولا يعرف إلى أين سوف تسير؟ فلمّا حطّت الطائرة في مطار عمّان بالأردن عرفت مقصدي.

كما وتطرد السلطات في البحرين بعض السجناء بعد انتهاء فترة سجنهم، فقد حوكم السيّد هاشم الموسوي في سنة ١٩٨٨ وبعد أن

قضى مدّة عقوبته سجن سنة إضافيّة ثمّ أُبعد في أبريل ١٩٩٣ إلى سوريا. وسجن المهندس نبيل باقر، والمدرّس أحمد عبد الخالق لمدّة سبع سنوات، وتمّت مصادرة وثائقهما الشخصيّة ثمّ أُبعدا إلى إيران في ١٩٩٥.

وتهدّد السلطات في البحرين المواطنين داخل البلد لتسفيرهم ونفيهم، فقد هدّدت المخابرات سماحة الشيخ حمزة الديري عند اندلاع انتفاضة ١٩٩٤ بتسليمه إلى السعودية مع أنّه ليس له قضايا مع الجهات السعودية ثمّ أبعدته إلى دبي، وهدّدت الشيخ حسن سلطان والشيخ خليل سلطان بالنفي في الأُسبوع الأخير من يناير ١٩٩٥ قبل اعتقالهما في منتصف ليلة ١ / ٤ / ١٩٩٥. ومن طريف ما ذكرته أدبيات المعارضة البحرينيّة ممّا يمكن أن يوضع تحت خانة المضحك المبكي أنّه على أثر مسيرات العزاء الإسلامية التي نظّمت في شهر صفر ١٤١٤ هـ، استدعت السلطات أعضاء مجلس إدارة مأتم السنابس وهم سعيد حبيب، ومحسن ميرزا العرادي، وحسن أحمد عبد الله، والسيّد ناصر السيّد هاشم العلوي، وعبد الشهيد عبد الله الثور بتأريخ ١٧ / ٨ / ١٩٩٣ وحقّقت معهم طويلاً، وهدّتهم بالتسفير إلى السعودية. ولا أدري لماذا تهدّد السلطات بالتسفير إلى السعودية علماً أنّ الذين يختارون السعودية كمكان لنفيهم عندما يكونون في المطار ترفض طلباتهم، ولا أعلم إن كان ذلك التهديد

يتضمّن اتّهاماً للسعودية كبلد قمعي من أقرب حلفائها.

وتخشى السلطات السماح لعدد من رجال الدين الذين منعتهم سابقاً من دخول البلد ممّا أتاح لهم فرصة البقاء في الخارج والتزوّد بالمعارف والعلوم الإسلامية العالية في الحوزات العلمية والجامعات الإسلامية، ممّا جعلهم من أصحاب الأرصدة الشعبية في الشارع الشيعي، وإن كان أعداد منهم بعيد عن التوجّهات السياسية إلّا أنّ التعاطي في السياسة المحرّم في البحرين ليس هو الذنب لمنعهم، بل ترهب من عددهم الكبير، والذي هو في ازدياد ممّا يجعلهم الثقل الأكبر في الشارع البحريني ذي الأغلبية الشيعية. والواضح أنّ عملية التسفير والتبعيد ليست طائفية بحتة، ويزداد عدد الشيعة المنفيّين بسبب عددهم الغالب، وتركيز الظلم والاضطهاد ضدّهم، ومحاولة تغيير التركيبة السكّانية على حسابهم إلّا أنّ عمليات النفي تشمل عدداً من رجال السنّة من المعارضين القدماء.

ويقوم عدد من المنفيّين بتكرار محاولة الرجوع إلى البحرين دون جدوى، يقول أحد البحرينيين ساخراً: كنت أعمل في شركة بريد خاصّة في دبي، وكانوا يرسلونني أسبوعياً إلى دول الخليج ما عدا البحرين، ولكنّي كنت أمرّ على مطار البحرين «الترانزيت» وكلّما مررت حاولت الدخول إلى بلدي فيبعدونني حتّى أصبحت عدد مرّات إبعادي ثمانية عشر مرّة، ولم تكن لي قضيّة سياسيّة،

ثمّ يضحك.

وتقوم سلطات الأمن في البحرين بتسميم بعض المنفيّين قبل نفيهم من البحرين، ولا يعلم عدد ضحايا السمّ إلّا أنّ هناك حالتين واضحتين تَمَّ تشخيصهما بعد الفحوصات:

الأُولى: هي حالة الشيخ الشابّ عباس راستي الذي نفي من البحرين إلى إيران في بداية الثمانينيات مع مجموعات كبيرة من العوائل، ولم يكشف أنّه مسموم إلّا بعد انتشار السمّ في جسمه، فظلّ يصارع المرض حتّى استشهد رحمة الله عليه.

والثانية: حالة الشيخ الشابّ محمّد حسن خجسته، يسكن حالياً في مدينة قم بإيران، وكان قد اعتقل في ١٣ / ١ / ٩٥، في نهار الليلة التي كان ينوي الزواج فيها، وبعد سجن انفرادي وتعذيب نُفي إلى إيران بعد إحدى عشر يوماً، وبعد مراجعة الأطباء وظهور عوارض معيّنة أُخبر بأنّه قد دُسّ إليه السمّ.

ويثير الشكوك ما لاحظه المعارضون البحرينيّون من أنّ عدداً من الشباب المهجّرين قد توفّوا في المهجر، ولذا تنصح المعارضة المنفيّين بإجراء فحوصات طبيّة بعد إخراجهم من البحرين مباشرة حتّى لا يفوت الأوان.

وقامت السلطات الأمنيّة أثناء انتفاضة ١٩٩٤ بالهجوم ليلاً على بيوت الشباب الخارجين من البحرين اختياراً، للإيهام بأنّهم

مطلوبون لدى السلطات، فيفضّل الشباب بعد سماعهم خبر الهجوم بالبقاء خارج البلد على حياة السجن، وعندما يطول بقاؤهم في الخارج يمنعون من دخول البحرين بحجّة عدم الرجوع إلى البحرين لفترة طويلة.

وتحرم حكومة البحرين المنفيّين أو المضطرّين للبقاء في الخارج من أيّة أوراق ثبوتية كجواز سفر أو بطاقة شخصية أو هويّة مع أفراد أُسرهم من الزوجة والأولاد، حيث ترفض سفارات البحرين التصديق على شهادات الميلاد أو إعطاءهم أوراق ثبوتيّة بحرينيّة، وباستثناء المنفيّين الحاصلين على اللجوء السياسي أو الإنساني في أُوروبا والدول الأُخرى المانحة للّجوء فإنّ باقي المنفيّين واللاجئين البحرينيّين يعيشون أوضاعاً لا قانونيّة، ويترتّب على ذلك مشاكل عديدة لهم ولعائلاتهم في الإقامة والتعليم والعلاج الطبّي وغير ذلك من المعاملات الرسميّة، كما أنّ غالبية اللاجئين تعيش أوضاعاً اقتصاديّة صعبة بسبب البطالة، وقد اضطرّ عدد منهم إلى اللجوء إلى المفوّضية العليا للّاجئين في حين يعتمد آخرون على مساعدات أهاليهم، والمشكلة في تزايد مستمرّ مع تزايد أعداد المنفيّين أو الهاربين من القمع وتناسلهم مع فقدان الاهتمام الدولي بالمشكلة، وأمّا المنفيّين الذين يحملون جوازات سفر صالحة لسنة واحدة محرومون من الإقامة في أيّ بلد لأكثر من سنة، وتأريخ صلاحيّة

جواز السفر هذا، ممّا يجعل عملية توظيفهم أكثر صعوبة أيضاً فهم مقيّدون في السفر والعمل.

وترفض القنصليّات البحرينيّة في الخارج تجديد جوازات سفر البحرينيّين في الخارج وإن لم يكونوا مبعدين بل سوّاح أو زوّار، كما ترفض إضافة الأبناء في جوازات سفر الآباء والأُمّهات.

وهكذا ـ وبعمليّات النفي والتسفير ـ وضعت السلطات البحرينيّة نفسها في مأزق، وجعلت لها في كلّ دولة معارضة تهمس أو تصرخ ضدّ دكتاتوريّة النظام، وأصبح نموذجاً للشعب البحريني المقهور منتشر في بقاع العالم المختلفة، استطاع هذا النموذج من إيصال كلمة الشعب إلى المؤسّسات والمنظّمات الحقوقيّة والحكومات والمؤتمرات، وأصبحت قضيّة التهجير والنفي مركز وموضوع التعاطف مع شعب البحرين وبداية لتفهم ما يعانون منه.

واكتسب المهجّرون والمنفيّون خبرات في شتّى المجالات الاقتصاديّة والسياسيّة والثقافيّة والعسكريّة ما كانوا يتمتّعوا بها أو ليكتسبوها في الجزيرة المحصورة، وأُنشئت الأحزاب السياسية ومنظمات حقوق الإنسان البحرينية والجمعيات، وأفرز النفي إلى أجواء الحرية المفتوحة أرقاماً قوية في المجتمع الإسلامي والعربي. وتفتّحت عيون عموم المبعدين والمهجّرين على العلاقات الحاكمة بين الشعوب والحكومات، وحقوق الطرفين اتجاه الآخر، وموقعهم من

تلك الحقوق والواجبات، فتبيّن جلياً مدى القهر والاضطهاد الذي يمارس ضدّهم وضدّ أقاربهم داخل البلاد أكثر من قبل.

كما أفرز النفي لعدد كبير من المواطنين البحرينيين أباً عن جدّ والذين قد عاش أجدادهم في الجزيرة قبل مجيء آل خليفة بآلاف السنين توسيع الهوّة الكبيرة بين أهل البلد بكلّ فئاتهم وبين سلطة آل خليفة، وقد أصبح كلّ بيت أو كلّ أسرة تعاني من حالة نفي أو أكثر لأبنائها، واتّسعت نقمة الأهالي ضدّ الحكم، وأصبح الحكم في البحرين بوّابة ازدراء العالم واحتقاره، وترسيخ الفكرة الأُولى لدكتاتوريّته.

تفصيل عملية النفي

كلّ منفيّ بحريني يحمل قصّة خاصّة حول وضعه ونفيه لو رُويت في مكان آخر من العالم لوضعت في قائمة عدم التصديق بما هو طبيعي عند السلطات البحرينية، وسوف نذكر هنا بعض عمليات نفي المواطنين المدوّنة والموثّقة عند المنظّمات الحقوقيّة العالميّة، وسنذكر أوّلاً عموم الإجراءات التي تسير من حين وصول المواطن العائد إلى وطنه حتّى نفيه، ذكرها أحد المبعدين الناشطين في مجال حقوق الإنسان وهي نموذج لمئات الحالات، يقول :

إنّ الإجراءات تسير بالشكل الآتي :

١ ـ النزول والوصول إلى مطار البحرين، شأن أيّ مواطن راجع إلى بلده.

٢ ـ الأهل والأقارب ينتظرون ابنهم القادم بعد غربة طويلة بشوق ولهفة في صالة استقبال القادمين.

٣ ـ بعد تقديم جواز السفر إلى موظّف الجوازات، يخبر الموظّفُ القادمَ بالانتظار في قاعةٍ في المطار.

٤ ـ يلاحظ عدد آخر في قاعات المطار يتعامل معهم نفس المعاملة ثمّ ينفون.

٥ ـ يحتجز في المطار عدّة أيام وربما يطول إلى شهر.

٦ ـ يتمّ توقيفه والتحقيق معه وشتمه وإهانته وضربه.

٧ ـ يقوم بعض من أفراد المخابرات بالتحقيق معه، يصل عددهم إلى سبعة أشخاص في غرفة ضيّقة لا تتعدّى الأمتار.

٨ ـ يشرف على التحقيق ضابط أمن إنجليزي في غرفة مجاورة لغرفة التحقيق.

٩ ـ يبلغون الشخص بأنّه إن تعاون معهم أدخلوه البحرين وإلّا فلا.

١٠ ـ اتّهامه بنشاطات مناوئة للحكومة.

١١ ـ اتّهامه بالمشاركة في المؤتمرات واللقاءات التي تعقدها فئات المعارضة بالخارج.

١٢ ـ اتّهامه بالبقاء مدّة طويلة خارج البلد دون الرجوع إلى البحرين أو تجديد جواز سفره علماً بأنّه لا يستطيع الرجوع إلى وطنه ولا يتمّ تجديد جواز سفره.

١٣ ـ الطلب منه الاعتراف بالقيام بنشاطات مناوئة للحكومة.

١٤ ـ الطلب منه إعطاء معلومات تفصيليّة عن المقيمين خارج البلاد.

١٥ ـ طلب إعطاء معلومات عن نشاط المنظّمات والأحزاب.

١٦ ـ طلب تقديم اعتذار كتبي عن جميع النشاطات السابقة والتعهّد بعدم العودة لها في المستقبل.

١٧ ـ التهديد المستمرّ وسوء المعاملة.

١٨ ـ إخباره بأنّ كلّ من يخالف الحكومة يجب أن يشعر بالاحتقار لنفسه، وأن يشعر بضعفه أمام جهاز أمن الدولة.

١٩ ـ إخباره بأنّ عدم تقديمه للمحاكمة والسجن راجع إلى بعض الظروف الاستثنائية، ولكن هذه الظروف لن تستمرّ، وسوف يتمّ الرجوع لتنفيذ ذلك في المستقبل.

٢٠ ـ تهديده بأنّ أهله وأقاربه في البحرين يمكن الانتقام منهم في أيّ وقت.

٢١ ـ يحتجز في صالة معزولة تستخدم كمكان لحجز عشرات الخادمات من سريلانكا وشرق آسيا قبل دخولهنّ البحرين، أو غرفة لأجهزة الصيانة والتنظيف.

٢٢ ـ الاضطرار للجلوس المتواصل أو النوم على مقاعد الصالة عند الاحتجاز.

٢٣ ـ الحراسة المتواصلة والدائمة عليه من أفراد الشرطة، مع

التعرّض لنظرات الموظّفين والعمّال الذين يستخدمون الصالة كممرّ ويتناوبون على العمل.

٢٤ ـ المنع من استخدام الهاتف أو أيّ نوع من الاتصال بالخارج.

٢٥ ـ المنع من الحصول على الجرائد والمجلات.

٢٦ ـ المنع من التحدّث مع أيّ شخص.

٢٧ ـ عدم وجود أيٍّ من وسائل الراحة والنوم والاستحمام.

٢٨ ـ البقاء في حالة قلق دائم حيث لا يعلم الشخص أنّ طريقه إلى السجن أو إلى أيّ بلد.

٢٩ ـ بقاء الأهل والأقارب في حالة قلق دائم لعدم معرفة ما يجري على إبنهم وإلى أين سيكون مصيره.

٣٠ ـ إركابه طائرة دافعاً لتكلفة التذكرة أحياناً، وإعطاؤه تذكرة السفر بالطائرة، وإعطاؤه جواز سفر صالح لمدّة سنة واحدة، أو ورقة لا تثبت جنسيّته، أو جواز سفر لثلاثة بلدان، دون أن يعلم إلى أين سوف تتّجه به هذه الطائرة.

هذا هو مختصر ما يجري للمواطن البحريني العائد إلى وطنه، وهذا هو أسلوب القهر الذي تقوم به سلطات البحرين الأجنبيّة التي جاءت إلى الجزيرة في نهاية القرن الثامن عشر ضدّ أبناء الوطن الأصليين وضدّ المواطنين.

وإليك حالة تهجير بعض العوائل العائدة بطريق البرّ إلى بلدها لتدرك مدى استخفاف واحتقار سلطة آل خليفة للمواطن البحريني وعدم اعترافها به ولتستنتج بنفسك هل يمكن أن تكون هذه السلطة من الشعب أم أجنبيّة عنه. العوائل البحرينية الأربع المكوّنة من :

١ ـ سيّد مهدي سيّد هاشم العلوي وزوجته والأولاد محمّد، عباس، عصام، علي، خلف، وأربع بنات.

٢ ـ سيّد صالح سيّد حسين العلوي وزوجته وولديه داحي وحامي مع أربع بنات.

٣ ـ عائلة عباس علوي المكوّنة من زوجته مراتب، وأولاده جاسم، جعفر، أحمد، والبنات سعاد، وداد، فاطمة، خديجة، وزينب.

٤ ـ جاسم محمّد عبيد القصاب وعائلته المكوّنة من زوجته أشرف أكبر، والأولاد قاسم، محمّد، طالب، أكبر، كاظم، وعبد العزيز، والبنتين جميلة وسميّة.

كانت هذه العوائل مقيمة في الكويت حتّى تأريخ ٢ / ٨ / ٩٠ يوم احتلال القوات العراقية للكويت. وبتأريخ ١٠ / ٨ / ١٩٩٠ أصدرت سفارة البحرين في الكويت أوراقاً رسمية لتسهيل عودتهم إلى البحرين عبر العراق أو الأردن والسعودية كمواطنين بحرينيين.

وغادرت العوائل برّاً إلى بغداد حيث أُلغيت أوراق مرورهم من

قبل الحكومة العراقية لعدم اعترافها بسفارات أجنبيّة في الكويت، فأصدرت سفارة البحرين في بغداد أوراقاً مشابهة. ثمّ غادرت العوائل العراق إلى الأردن بتأريخ ٢٨ / ٨ / ١٩٩٠ ليصلوا في اليوم التالي ٢٩ / ٨. ثمّ غادرت العوائل الأربع الأردن في ٣٠ / ٨ / ٩٠ فوصلت في نفس اليوم إلى السعودية. وعندما وصلت العوائل البحرين بتأريخ ٢ / ٩ / ١٩٩٠ عبر الجسر، أُخذوا مباشرة إلى سجن الحورة. ثمّ قامت السلطات في البحرين بتسفير العوائل بحراً إلى الإمارات العربية المتحدة بتأريخ ١٥ / ٩ / ١٩٩٠ التي رفضت استقبالهم لعدم وجود وثائق سفر معهم بعد أن صودرت جميع أوراقهم وممتلكاتهم في البحرين، وتمّ إرسالهم بتأريخ ١٧ / ٩ / ٩٠ بحراً إلى ميناء بندر عباس الإيراني، فوصلوا بعد يوم واحد ١٨ / ٩، ولكنّهم رفضوا لعدم وجود وثائق لديهم، وأُرجعوا ثانية إلى البحرين بعد عشرة أيام أي في ٣٠ / ٩ / ٩٠، قامت حكومة البحرين مباشرة بسجنهم ثانية في سجن الحورة، وقامت بتفريقهم رجالاً ونساءً وأحداثاً. ثمّ قامت بإرسال العوائل في ٢ / ١٠ / ١٩٩٠ إلى الإمارات جوّاً، وعند وصولهم إلى دبي تمّ إرجاعهم إلى البحرين في نفس اليوم. ثمّ قامت حكومة البحرين في ٦ / ١٠ / ١٩٩٠ بإرسال العوائل جوّاً إلى مدينة شيراز في إيران حيث رفضوا وأُرجعوا إلى البحرين في نفس اليوم، وعند وصولهم البحرين أُودعوا سجن الحورة

للمرّة الثالثة في ٦ / ١٠ / ١٩٩٠ ثمّ قامت السلطات بالإجراءات التالية :

١ ـ إرسال سيّد مهدي سيّد هاشم العلوي وعائلته إلى الأردن بتأريخ ١٠ / ١٠ / ١٩٩٠ م.

٢ ـ تمّ إرسال سيّد صالح العلوي وعائلته إلى الأردن في تأريخ ١٧ / ١٠ / ١٩٩٠، حيث أُرجعت إلى البحرين بتأريخ ١٩ / ١٠ / ٩٠ وأُودعت السجن للمرّة الرابعة. ونقل أنّ زوجة السيّد صالح كانت حامل مقرب في شهرها الأخير، وأنّها وضعت حملها في السجن، وأنّ حالة السيّد صالح الصحّية سيّئة، ثمّ أُبعدوا إلى سوريا.

٣ ـ تمّ إرسال عائلة عباس علوي وجاسم القصاب مع عائلته إلى سوريا بتأريخ ٢٤ / ١٠ / ١٩٩٠.

وهكذا استمرّ تهجير العوائل ثلاثة أشهر، وكان أهالي العوائل الأربع في البحرين يراجعون المسؤولين دون جدوى، وتنتسب كلّ من العائلة الأُولى (السيّد مهدي) والعائلة الثانية (السيّد صالح) إلى الرسول الأكرم ﷺ، ولكن هل يعرف نظام يتعامل مع شعبه بهذه الصورة قيمة للرسول ﷺ أو للدين أو للإنسانية.

يا ترى ما هو حجم مأساة هذه العوائل التي طردت، وشرّدت عدّة مرّات مع التعذيب والتهديد، وهي تحمل وثائق بحرينيّة صالحة، وما هو ذنبها سوى أنّها عاشت على أرض يحكمها

آل خليفة الحاقدين.

الشيخ علي سلمان رجل الدين والمعارض المعروف والذي كان اعتقاله شرارة الانتفاضة في ديسمبر ١٩٩٤، فقد حثّ الأهالي على التوقيع على العريضة الشعبيّة في النصف الثاني من عام ٩٤ وأُبعد قسراً في يناير ١٩٩٥ بعد المظاهرات المطالبة بإطلاق سراحه، يقول تقرير هيومن رايتس ووتش على لسانه حول إبعاده: «في ٢٢ ديسمبر ١٩٩٤ تقريباً، جاءني عادل فليفل[١] وسألني مرّة أُخرى عن العريضة الشعبيّة، وطلب منّي أن أسحب توقيعي لكي يغلق ملفّ القضيّة ولكنّني رفضت. وبعد أُسبوع واحد أُخذت من دائرة التحقيقات الجنائية CID إلى سجن المنامة بالقلعة، ووضعت في زنزانة رقم ٣١ بصورة انفرادية. وفي آخر صباح قضيته في الزنزانة أمرني السجّانون بأخذ كلّ أغراضي، واقتادوني إلى عادل فليفل حيث أخبرني أنّ السلطات تريد إبعادي عن الوطن. وقد عرض عليّ أن أختار بين سوريا وإيران ولبنان ولكنّي رفضت. ثمّ قال: إنّهم سيبعدوني إلى سوريا عن طريق دبي، ثمّ اقتادوني إلى قاعة خاصّة في المطار فوجدت أنّ الشيخ حمزة الديري كان هناك أيضاً بالإضافة إلى مجموعة من الشرطة المدنيّين

---

(١) أحد المحقّقين والمعذّبين في وزارة الداخلية البحرينيّة.

البريطانيين، وهم جماعة هندرسون[١]».

وكأمثلة لعمليات نفي ذكرت منظمة (هيومن رايتس ووتش) قصّة رجوع جمال حبيب عمران (٣٠ سنة) إلى وطنه، وكان قد غادر البحرين لتلقّي العلاج في الاتحاد السوفيتي سنة ١٩٧٩، حيث أصبح هناك عضواً نشطاً في الاتحاد العام لطلبة البحرين وهي منظمة محظورة، رجع إلى البحرين سنة ١٩٩١، يقول:

«تأمّل ضابط الجمارك في جهاز الكومبيوتر ثمّ أمرني بالجلوس، بعدها حقّق معي رجال من الأمن الخاصّ وسألوني لماذا رجعت؟ فقلت لهم: إنّني مواطن ومن حقّي دستورياً الرجوع، فقالوا: ماذا كنت تعمل؟ ولماذا أنت راجع في هذا الوقت بعد كلّ هذه الفترة؟ فقلت لهم بأنّ لديّ انطباع بأنّ الأوضاع أفضل وهناك عفواً عاماً على الرغم من أنّني لم أُمارس أيّ نشاط ضدّ الحكومة، وأنّ

---

(١) هندرسون: مدير الأمن العامّ في البحرين، بريطاني الجنسيّة، اسكتلندي، عمل في كينيا في سنوات ٤٤ ـ ١٩٦٤، كمعذّب للمناضلين، وفي روديسيا في ١٩٦٥، أرسلته بريطانيا إلى البحرين عام ١٩٦٦ لقمع التطلّعات الشعبيّة فمارس منذ ذلك الوقت وحتّى اليوم أشدّ أنواع التعذيب الوحشي والهمجي ضدّ شعب البحرين، وتخرّج على يديه مجموعة المعذّبين هناك.

ذلك العفو ينطبق عليّ، وأخيراً أصررت على التحدّث إلى أيان هندرسون أو أحد المسؤولين الكبار في الأمن، وبعدها رفضت أن أردّ على هؤلاء الموظّفين الصغار».

وقد قضى جمال عمران الليلة تحت الحراسة في المطار ويقول: «إنّني حملت معي حقيبة صغيرة مع معجون أسنان وفرشاة لأنّي توقّعت أن يحدث لي ما حدث. وفي الصباح جاءني مسؤول آخر وقال لي: إسمع يا جمال عمران، لا أحد يريد أن يراك هنا، خذ جواز سفرك وارجع من حيث أتيت.

عائلتي كانت في قاعة الانتظار، أخذت بطانية بيضاء وتلفّعت بها كالكفن تلفّني ثمّ رميت بنفسي في قاعة المسافرين في المطار، أخذوني إلى إحدى الغرف وقالوا لي: إنّ هذا السلوك لا يقبله حتّى أبيك في البيت، فقلت لهم: نعم، ولكنّه سيأذن لي بالدخول، وإذا ارتكبت جناية فلماذا لا تقدّمونني للمحاكمة. ولكنّهم قد أعدّوا لي جواز سفر جديد، فرفضت التوقيع على ذلك الطلب، ثمّ طلبوا من عائلتي مبلغاً من المال لشراء التذاكر لإبعادي عن البلاد، إلّا أنّني قد أخبرت أهلي بالمجيء إلى المطار بدون أموال، ثمّ اقتادوني لطائرة تابعة لطيران الخليج فقلت للمضيف أنّني مبعد قسراً وأودّ التحدّث إلى الطيّار، فقال: لا بأس، ولكنّه سرعان ما انغلق الباب وأقلعت الطائرة. ثمّ وقفت على قدمي، وذكرت حكايتي لسائر الركّاب

وأخبرتهم بأنّي مبعد قسراً من البلاد بجواز سفر صالح لمدّة سنة واحدة».

ومن دبي اتّصل جمال عمران بأهله، وطلب منهم مبلغاً من المال لشراء تذكرة سفر إلى الرحلة التالية إلى البحرين. «وفي البحرين قام رجال الهجرة بإرجاعي إلى الطائرة المتوجّهة إلى دبي، وهناك اشتريت تذكرة أُخرى ورجعت مرّة ثانية، وفي هذه الحالة قالوا لي في المطار: إنّ كلّ محاولة للرجوع تعني إضافة سنتين أُخريين في المهجر. وبعد تلك المحاولة الثالثة أخبرني أخي أنّه ليس بوسع عائلتي أن تتحمّل تكاليف التذاكر».

وذكرت وثائق المنظمّة الدوليّة نموذجاً آخر من المبعدين وهو عبد الله راشد، الذي كان عضواً نشطاً في جبهة التحرير الوطني في البحرين، وقد أُبعد قسراً مرّتين لفترات قصيرة في ١٩٦٠ تحت الحكم البريطاني بسبب توزيعه منشورات، وكتابة شعارات على الجدران، والمرّة الثانية عام ١٩٧٠. وبعد الاستقلال في عام ١٩٧٤ تمّ إيقافه من شهر يونيو إلى اكتوبر، ومن ثمّ أُبعد قسراً، وفي عام ١٩٩٣ رجع وشخصان آخران عن طريق اليمن. يقول:

«كان بحوزتي جواز سفر انتهت صلاحيّته، وبعد ١٥ دقيقة من وصولنا، قالوا لنا: إنّه يتوجّب علينا الرجوع فرفضنا فحاولوا إجبارنا على دخول الطائرة، وقالوا للطيّار بأنّنا فلسطينيون، فأخبرت الطيار

بحقيقة الأمر وقلت له : إنّه من مسؤولياته طبقاً لأنظمة الطيران المدني الدولية أن لا يرضخ لأوامرهم. وأخيراً تنازل رجال الأمن وأخذونا إلى مبنى المطار كلّ منّا في سيارة منفصلة محاطاً بستّة رجال شرطة مسلّحين، ومن ثمّ أُخذنا إلى مبنى المطار القديم حيث وضع كلّ منّا في غرفة لوحده لمدّة أُسبوع، بعدها جاء (هندرسون) حيث كان قادماً لتوّه من لندن فسألنا ماذا تريدون ؟ فقلنا : نريد العودة إلى بلادنا. فسألنا : هل ستمارسون أعمالاً سياسيّة ؟ فقلت : إنّ ذلك مسموح به في الدستور. وحقّقوا معي في اليوم التالي، وفي النهاية أخبروني بأنّي لا بدّ أن أرجع. وفي اليوم الذي سبق إبعادنا أعطوني تقريراً حول أنشطتي منذ سنة ١٩٥٨، حتّى تلك اللحظة لأقرأه، بعضه كان صحيحاً، وبعضه الآخر كان مغالطات. ثمّ أخذونا إلى الطائرة ونحن معصّبو العيون، ولم يخبرونا قطّ عن سبب عدم تمكّننا من المكوث في بلادنا».

عمليات نفي

بعد ستّة أسابيع من استمرار المظاهرات المطالبة بإعادة الحياة البرلمانية والعمل بالدستور والإفراج عن الشيخ علي سلمان، أبعدته السلطات ومعه الشيخ حمزة الديري أحد العلماء الناشطين والمعارضين لسياسة الحكومة، والسيّد حيدر الستري المعارض وعالم الدين، إلى دبي إثر اندلاع الانتفاضة الشعبية في ديسمبر ١٩٩٤، توهّماً أنّ هذا النفي سيؤثّر سلباً على سير المظاهرات واستمرارها، وكانت دائرة الأمن الخاصّ تستجوب باستمرار الشيخ الديري والسيّد الستري ـ بينما كان الشيخ علي سلمان في الاعتقال ـ طالبة منهما حثّ المواطنين على التوقّف عن التظاهر والاحتجاج ولكنّهما أصرّا على أنّ إيقاف الاحتجاجات مشروط بالعودة إلى الدستور، وإطلاق سراح السجناء، التقى العلماء الثلاثة في المطار والطائرة، وما كانوا يعلمون أنّهم جميعاً مبعدون، وعلى عكس

ما توقّعت السلطات من ذهابهم إلى إحدى دول الشرق، وتمنّت أن يكون مقصدهم إيران، قرّروا الذهاب إلى لندن حيث استطاعوا أن يوصلوا صوت الانتفاضة إلى قنوات الإعلام المختلفة، وقد ازداد الشجب العالمي لسياسة نفي المواطنين البحرينيين من قبل السلطات فيها، وأدّى إبعادهم إلى تأجيج الانتفاضة. وكان وصولهم إلى لندن بتأريخ ١٧ / ١ / ١٩٩٥، حيث قاموا بتقديم طلبات اللجوء السياسي في بريطانيا.

وتمّ اعتقال الشيخ عادل الشعلة أحد علماء الدين بعد أن ألقى خطبة يوم الجمعة في جامع الإمام الصادق عليه السلام بالدراز، طالب فيها بحقوق الشعب، وإعادة العمل بالدستور وإجراء انتخابات نيابيّة فجر يوم ١٠ / ١ / ١٩٩٥، وبعد أن سجن ثمانية أيام، وعومل بقساوة متناهية، وتعرّض للتعذيب، ووضع في زنزانة انفرادية أُخذ منها إلى المطار، وأُخبر بأنّ عليه المغادرة إلى سوريا، وعندما احتجّ على قرار تسفيره، وأنّه مخالف للدستور قيل له: لا وجود هنا للدستور وإنّ الأوامر إداريّة!

ولم تكتفِ السلطات بإبعاد رموز الانتفاضة داخل البلد بل أبعدت وأرجعت كثيراً من رجال الدين وغيرهم في تلك الفترة.

ففي ٤ / ١ / ١٩٩٥ أرجعت السلطات الشيخ منير عبد الرسول معتوق (٣٠ عاماً) بعد محاولته دخول البحرين قادماً من

إيران، وقد تمّ استجوابه وتهديده بالتعذيب، وكان معه زوجته وثلاثة أطفال أصغرهم طفلة لها من العمر بضعة أشهر، وقد طلب لها حليباً كان قد أحضره معه في حقائبه فمنعه مسؤولو المطار من ذلك، وبقيت الطفلة بدون حليب، حتّى غادرت العائلة إلى بيروت بعد قرار منعها من الدخول.

وفي ٦ / ١ / ١٩٩٥ أرجعت السلطات كلّاً من الشيخ هاني البناي، والسيّد محمود الغريفي، إبراهيم السندي، والشيخ إبراهيم الستري إلى دبي بدولة الإمارات العربية بعد يومين من احتجازهم.

وفي ٧ / ١ / ١٩٩٥ تمّ إرجاع كلّ من الشيخ فؤاد المبارك والشيخ حميد المادح، والشيخ علي الجفيري بعد استجوابهم والتحقيق معهم، والتهديد والاحتجاز في المطار.

واستمرّت الحكومة في طرد المواطنين.

ففي ١٥ / ١ / ١٩٩٥ أُبعد الشيخ عقيل راشد إلى دبي.

وفي ٢٤ / ١ / ١٩٩٥ أُبعد الشيخ محمّد حسن خجسته، ومعه اثنان علي محمّد، ومحمّد ناصر، وكان الشيخ خجسته قد اعتقل يوم ١٣ / ١ / ٩٥ وعذّب تعذيباً شديداً وقاموا بتسميمه، وبقي معتقلاً في زنزانة انفراديّة طوال فترة سجنه، وأضرب عن الطعام ستّة أيام، أمّا محمّد ناصر، وهو طالب جامعي فقد ذهب في أحد الأيام إلى قسم جوازات السفر، وحدث بينه وبين المسؤول في دائرة الجوازات

عبد الرحمن بن صقر شجاراً انتهى بطرده من الدائرة، وطرده من البحرين.

وفي ٢٦ / ١ / ٩٥ أُبعد الشيخ عبد الرضا العالي إلى بيروت.

وفي ٢٧ / ١ / ٩٥ أُبعد السيّد مرتضى الحسن (٣٠ عاماً) إلى بيروت.

وفي ١٤ / ١٠ / ٩٥ منع كلّ من عبد الله عبد الجبّار العصفور، والسيّد محمود مصطفى الغريفي، وأحمد أمر الله فتح الله من دخول البحرين لدى عودتهم من السعودية عبر الجسر، وقد احتجزوا على الحدود لمدّة ٢٦ ساعة بدون طعام أو شراب قبل إبعادهم.

وفي الأُسبوع الثاني من شهر ١٠ / ٩٥ تمّ توقيف السيّد علي علوي علي في المطار لمدّة ٣٠ ساعة بدون طعام بعد رجوعه من دبي ثمّ أُرجع إليها ثانية بعد رفض السماح له بدخول البلد، وقد استولى رجال الأمن في المطار على حقائب سفره وأمتعته وسرقوها منه ولم يسلّموها إليه.

وفي ١٠ / ٢ / ١٩٩٦ أبعدت السلطات في البحرين المواطن مرتضى بدر محمّد هاشم (٢٥ سنة) من منطقة الدير، وكان قادماً من قبرص حيث يدرس، وقد احتجزته السلطات في المطار لمدّة ثلاثة أيام تعرّض فيها إلى التحقيق والإهانات والمضايقات، وأبقوه طول هذه المدّة في بهو المطار ينام ويستيقظ على مقاعد الانتظار، وقد

صادرت السلطات حقيبته التي تحتوي على ثيابه وحاجاته الخاصّة، ثمّ ختم جواز سفره بختم دخول وخروج من البحرين للإيهام بأنّه خرج بمحض إرادته، وحاولت عائلته في البحرين الاتّصال به إلّا أنّهم منعوا من ذلك، ووضع في طائرة تنقله إلى دبي، ثمّ توجّه إلى لندن حيث قدّم طلباً للجوء السياسي، وقد واجه مشكلة من قبل موظّفي الهجرة في بريطانيا عند تقديم طلب اللجوء لعدم تصديقهم إيّاه إلّا بعد أن فحصوا الوثائق التي لديه، وبطاقات سفره من قبرص إلى البحرين، ومن البحرين إلى دبي، ومن دبي إلى بريطانيا، ولم يكونوا يتصوّرون أنّه توجد دولة في العالم تبعد مواطنيها، واندهشوا لعدم امتلاكه أية حاجيات بعد مصادرتها من قبل السلطات.

وفي ١٦ / ٥ / ١٩٩٦ تمّ إبعاد المواطن السيّد محمّد السيّد أحمد السيّد علوي الغريفي (٢٠ سنة) طالب يدرس العلوم الإسلامية في مدينة قم، وقد رجع إلى بلده جوّاً من مطار الظهران بالسعودية وبعد التحقيق معه في المطار من الساعة الرابعة والنصف حتّى الثامنة مساء تمّ تسفيره.

وفي ٤ / ٧ / ١٩٩٦ رجعت ثلاث عائلات بحرينية إلى البلاد حاملين جوازات سفر بحرينية صالحة للسفر فأُبعدت إلى دبي، ولم يسمح لهم بدخول البلاد، فقد رجعت عائلة الشيخ عبد الحكيم العرادي المكوّنة من زوجته وطفلته، وأُرجعت بعد مدّة من الحجز في

المطار، وعائلة الشيخ عبد الحميد العرّادي المكوّنة من زوجته وأطفاله الخمسة أُبعدت بعد حجز في المطار، وعائلة الشيخ عقيل الماضي المكوّنة من زوجته وأربعة أطفال، وأُبعدت بعد حجز في المطار من صباح الخميس ٤ / ٧ إلى مساء الجمعة التالي.

وبتأريخ ٣٠ / ٩ / ٩٧ منع من دخول البحرين المواطن الحاجّ عبد الحسن السرو (٧٧ عاماً) من منطقة المنامة، وعائلته التي تضمّ باقر (٢٢ سنة) محمّد جواد (١٤ سنة) عبد الحسين (١١ سنة) وخديجة، فقد وصلت العائلة إلى مطار البحرين بتأريخ ٢٥ / ٩ الساعة ٩/٤٥ واحتجزوا ستّة أيام ثمّ أُبعدوا جميعاً بتأريخ ٣٠ / ٩ الساعة ٨/٣٠. قد قضوا ستّة أيام من التعذيب النفسي في مطار البحرين قبل إبعادهم إلى الشارقة بعد أن جدّدت جوازات سفرهم سنة واحدة، وكانت العائلة قد حاولت دخول البلاد في العام السابق ٩٦ عن طريق ميناء سلمان فلم يسمح لها بالدخول ثمّ أُبعدت إلى إيران.

وبتأريخ ١٢ / ١٠ / ٩٧ تَمَّ نفي المواطن عباس يوسف، وكان قادماً من إيران بعد رحلة علاجية لزوجته دامت شهرين، وعند وصولهم مطار البحرين بتأريخ ٤ / ١٠ سمح لعائلته بدخول البلاد فيما جرى احتجازه، واستجوابه ثمانية أيام قبل إبعاده.

وبتأريخ ١٥ / ١٠ / ٩٧ وصل المواطن عبد علي سرحان،

مهندس (٣٥ عاماً) إلى وطنه البحرين قادماً من الكويت حيث كان يعمل، ولكنّ السلطات منعته من الدخول، وبعد تجديد جواز سفره لمدّة سنة واحدة أُبعد عن طريق المطار إلى الكويت، وهذه هي المحاولة الرابعة لهذا المواطن للرجوع إلى وطنه دون جدوى.

وبتأريخ ٢٦ / ٢ / ١٩٩٨، يوم السبت، قدمت زوجة الشيخ ياسر الحوري إلى مطار البحرين من الدوحة، وقد تَمَّ احتجازها إلى اليوم التالي، ثمّ إبعادها إلى الدوحة.

وبتأريخ ٢٦ / ٢ / ٩٨، صباح السبت، وصل السيّد جابر الشهركاني إلى مطار البحرين قادماً من الدوحة، وتَمَّ احتجازه والتحقيق معه حتّى تأريخ ١ / ٣ / ٩٨، ثمّ إبعاده إلى الدوحة.

وفي الشهر ٤ / ٩٨ عاد الشيخ محمّد صنقور إلى بلده بعد أداء مناسك الحجّ، فمنع من دخول وطنه، وأُبعد إلى السعودية.

وفي شهر ٧ / ٩٨ عاد الشيخ عبد الأمير الإسكافي (٢٧ سنة) من السنابس، إلى البحرين، قادماً من إيران حيث يدرس العلوم الإسلامية، فمنع من دخول وطنه وجرى احتجازه في المطار واستجوابه ثمّ أُبعد إلى دمشق، وقد حاول الرجوع والعودة مرّة أُخرى عن طريق الجسر الرابط بين البحرين والسعودية فمنع أيضاً وأُرجع إلى السعودية.

وفي ٧ / ٩٨ أيضاً وصل الشيخ قصي العريبي (٣٣ سنة) من

منطقة جدحفص، بعد غياب ونفي دام أكثر من ثمانية عشر عاماً إلى البحرين حيث قدم من إيران، وقد احتجز لمدّة ٥ أيام وجرى التحقيق معه ثمّ أُبعد إلى دمشق.

وفي الشهر ٧ / ٩٨ قدم الشيخ هاني ربيع (٢٧ عاماً) من منطقة السنابس، إلى البحرين فسمح له بالدخول وكان ممنوعاً سابقاً، وبعد بضعة أيام ذهب إلى إيران لتصفية أوضاعه، والعودة إلى البحرين ليستقرّ نهائيّاً، فمنع من دخول البحرين، وأُخرج من البلاد.

وقدم في شهر ٨ / ٩٨ الشيخ إبراهيم حمزة (٣٢ سنة) من منطقة دار كليب، مع عائلته إلى البحرين، فحجز واستجوب ومنع من دخول وطنه ثمّ أُبعد إلى السعودية.

كما عاد في شهر ٨ / ٩٨ السيّد هادي السيّد رضا (٣٥ سنة) من منطقة بني جمرة، إلى البحرين قادماً من دمشق، مع زوجته وأبنائه الأربعة حيث منع من دخول البلد، وجرى استجوابه، ونفي إلى دمشق بعد ثلاثة أيام.

وبتأريخ ١٩ / ٩ / ٩٨ عاد إلى البلاد السيّد هاشم الموسوي قادماً من دمشق، فمنع من دخول وطنه، وجرى حجزه، والتحقيق معه ثمّ أُبعد إلى الإمارات دون تجديد جواز سفره، وبعد أيام عاود الرجوع إلى وطنه حيث جرى احتجازه مجدّداً، ونظراً لإصراره جرى تزويده بجواز سفر لجميع أفراد العائلة صالح لمدّة سنة واحدة

ولبضعة بلدان، وأُبعد إلى دمشق.

وفي ٢٩ / ٩ / ٩٨ أُبعد المواطن محمّد عباس علي كمال من مطار البحرين للمرّة الرابعة، وقد حاول هذا المواطن الدخول إلى بلده ثلاث مرات سابقات دون جدوى، وفي هذه المرّة أُبعد مع عائلته إلى الفلبين، وفي مطار كراتشي جرى احتجازه فيما تمّ ترحيل زوجته وأطفاله إلى الفلبين، وقد ظلّ محتجزاً في سجن المطار حتّى ٢٧ / ١ / ٩٩، وبعد جهود مضنية بذلها اللورد افبري، ومنظمات حقوقية لدى المفوّضية العليا لشؤون اللاجئين، أُطلق سراحه بعد أشهر من الاعتقال والتفريق بينه وبين عائلته.

وفي شهر ١٠ / ٩٨ وصل الشيخ علي صالح تقي (٣١ سنة) من منطقة السنابس، إلى البحرين قادماً من إيران، حيث منع من دخول وطنه، وجرى احتجازه عدّة أيام ثمّ تمّ إبعاده إلى دمشق.

وفي يوم الجمعة ١ / ١ / ١٩٩٩ عاد الشيخ عبد المجيد محسن العصفور، بعد نفي استمرّ ١٥ عاماً كان آخرها في الدنمارك، مع عائلته إلى البحرين حيث منع من دخول وطنه، وأُعيد في اليوم التالي إلى الدنمارك، فعاود المحاولة بعد أُسبوعين أي يوم الجمعة ١٥ / ١ / ٩٩ الموافق ٢٨ رمضان ١٤١٩ هـ على أبواب عيد الفطر، وقد جرى استجوابه من قبل الرائد عادل فليفل، وتعرّض للضغوط والتهديد بالسجن من قبل ضابط مباحث آخر، وبعد إصراره ورفضه

مغادرة وطنه، وقد انتهت مدّة جواز سفره منذ سنوات، أصدرت له ولأولاده جواز سفر لسنة واحدة ولبلدان محدودة وجرى إبعاده إلى لبنان.

وفي الشهر ٢ / ٩٩ منع المواطن الشيخ عبدالحسن محمّد رضا نصيّف من منطقة بني جمرة من دخول البحرين، وكان راجعاً من إيران حيث كان يدرس منذ اغسطس ١٩٩٤.

وفي ٢٨ / ٦ / ٩٩ أُبعد المواطن السيّد عدنان السيّد سلمان (٣٨ عاماً) إلى الظهران بالسعودية، ومعه طفلاه السيّد حسين (١٥ سنة) كوثر (١٢ سنة) وكان قد وصل إلى مطار البحرين يوم السبت ٢٦ / ٦ وأُبقي حتّى الساعة الرابعة من يوم الاثنين ٢٨ / ٦، وكان قد حاول الدخول سابقاً فمنع.

وفي ٢٩ / ٦ / ١٩٩٩ وصل المواطن الشيخ إبراهيم الأنصاري (٤٢ عاماً) إلى مطار البحرين قادماً من الكويت التي كان مقيماً فيها ويصحبته ابنته وزوجها، وبينما سمح للاثنين بالدخول منع الشيخ الأنصاري، وأُبعد إلى الكويت التي رفضت السلطات فيها السماح له بالدخول وأعادته إلى البحرين، وقامت سلطات البحرين بتجديد جواز سفره ثمّ أُبعد إلى الظهران بالسعوديّة.

وفي الأُسبوع الثاني من الشهر ٧ / ٩٩ منع المواطن سعيد الشهركاني من دخول البحرين بعد عودته من السعوديّة وكان قد غادر

البحرين قبل ستّة أعوام لطلب الدراسة في الخارج، ويحمل الشهركاني جواز سفر بحرينيّاً صالحاً.

وفي ١٠ / ٧ / ١٩٩٩ وصل المواطن خليل عبد الرسول الحلواچي (٣٨ عاماً) وعائلته المكوّنة من زوجته فتحية محسن العلوي، وخمسة أطفال إلى مطار البحرين قادمين من السويد، حيث كان يقيم، وكانت العائلة قد حصلت على حقّ اللجوء السياسي في السويد منذ بضع سنوات، وبعد عدّة أيام من التحقيق والتعذيب طردوا قسراً إلى دبي.

وأُبعدت في ١٤ / ٧ / ١٩٩٩ عائلة النشيط المكوّنة من السيّد محمّد رضا النشيط (٤٥ عاماً) معصومة جاد عبد الله (٤٠ عاماً) وأطفالهما زينب (١٧ سنة) زهرة (١٦ سنة) مهدي (١٥ سنة) مريم (١٣ سنة) مصطفى (١٢ سنة) مرتضى (١١ سنة) حيدر (٦ سنوات) فاطمة (٣ سنوات) وذكر عضو جمعية حقوق الإنسان الكويتية الدكتور عمران محمّد حيث شاهدهم في المطار: «أنّ العائلة تعاني من حالة مزرية حيث لا يوفّر لها الطعام أو الشراب ما بين الساعة الحادية عشرة صباحاً إلى الرابعة والخامسة والأربعين دقيقة مساءً، وأنّها مجبرة على البقاء في حجرة مظلمة وقذرة، ومحاطة بقوّات الأمن المدجّجة بالسلاح، الأمر الذي يمنع العائلة وخصوصاً النساء من خلع ملابسهم»، وقال الدكتور: «إنّه طلب من قوّات الأمن

السماح له بشراء شيء من الطعام له وللعائلة ولكنّهم رفضوا ذلك رفضاً باتّاً، وهدّدوه بالتعذيب إن استمرّ في طلبه. ووصف حالة العائلة بأنّها مجهدة جدّاً وحزينة».

وفي ٧ / ٧ / ٩٩، وصل ومنع من دخول البحرين السيّد حسن محمّد علي الموسوي (٣٥ عاماً) وهو يحمل جواز سفر بحرينياً صالحاً، وقال من شاهده في المطار: «إنّه كان مضطرباً وخائفاً وإنّه مع عدد آخر من المواطنين الممنوعين من دخول البلاد يعيشون مع عدد آخر من الأفريقيين والآسيويين في سجن المطار»، وبعد اعتقال دام عدّة أيام أصرّوا على منعه من دخول بلده.

وفي الشهر ٧ / ١٩٩٩ أُبعد الشابّ طالب عايش سلطان (١٩ عاماً) من مواطني منطقة الدية إلى السعودية عن طريق الجسر، وقد تمّ إبعاده في اليوم الذي أُفرج عنه من السجن حيث كان معتقلاً لستّة شهور تقريباً، ويدرس الشابّ في إحدى المدارس المحلّية. وقد ولد في البحرين من أُمّ بحرينية ووالد سعودي وعاش فيها وترعرع، وعندما جاء المرتزقة لإبعاده تعلّقت به أُمّه، وكانت تبكي بألم وحرقة والشابّ يبكي مثلها فاختطفه المرتزقة من بين ذراعيها وأبعدوه.

السلطات تنفي النفي

السلطات في البحرين لا تجهد نفسها في تبرير عمليات النفي اليومية، وكأنّ نفياً لم يكن، إلّا في حالات الإحراج والأزمات. فقد سأل الصحفي في جريدة سعودية تصدر في لندن وزير الداخلية البحريني محمّد بن خليفة آل خليفة بعد اضطرابات ديسمبر ٩٤ عن المنفيين البحرينيين، فقال: «إنّ أكثر المبعدين غير بحرينيين»، ولكنّ الإجابة خطأ، إذ أنّ كلّ المنفيين بحرينيين، والسؤال كان عن استنكار نفي البحريني لا غيره.

وفي رسالة من السفير البحريني في لندن عبد العزيز مبارك آل خليفة إلى أحد أعضاء البرلمان البريطاني في ٨ / ٧ / ١٩٩٦ أنكر فيها قيام حكومته بنفي المواطنين وقال: «إنّ الحكومة لا تنفي البحرينيين الحقيقيين»، وقال: «ليس هنالك من بين أولئك الذين لا يزالون يدّعون أنّهم نفوا قسراً أو بدون إرادة من أثبت أيّ حقّ في

الجنسية البحرينية»، وقد علّق مسؤول في حركة أحرار البحرين إحدى فصائل المعارضة البحرينية البارزة على هذه الأُكذوبة بقوله: «إذا كان هؤلاء ليسوا بحرينيين فلماذا يجشم وزير خارجية البحرين وهو أخو السفير المذكور عناء السفر إلى لندن للضغط على الحكومة البريطانية لكي لا تمنحهم حقّ اللجوء السياسي، وإذا لم يكونوا بحرينيين فلماذا يتدخّل وزير الخارجية في شأن لا يعنيه، فهل سوف يأتي مرّة أُخرى ليطلب من بريطانيا عدم منح الأكراد مثلاً حقّ اللجوء».

وعندما صدر «عفو» عن عدد من المبعدين وسمح لهم بالعودة إلى وطنهم بعد حرب الخليج ولم تتضمّن القوائم نشطاء سياسيين، لم يكن بطريقة دول العالم الأُخرى بل بطريقة آل خليفة، فقد طلب من أهالي المبعدين إرسال رسائل اعتذار والتماس، وادّعت السلطات في الإعلام أنّ العفو عن مواطنين بقوا خارج البحرين بسبب تزوير جوازات سفرهم، ولم تذكر شيئاً عن النفي، ثمّ عادت السلطات فأبعدت بعضاً منهم، ومنعت من سافر منهم من العودة ثانية.

محاولة التغيير الديموغرافي

قبل عشرين سنة تقريباً نقل عن رئيس وزراء البحرين قوله : «سوف ألبّس البحارنة خياش وأرسلهم إلى إيران».

والخياش هي الأكياس المصنوعة من الخيوط.

والبحارنة هم الشيعة بالمصطلح المحلّي، وإطلاقه يتضمّن اعتراف وإقرار بأنّ الشيعة هم أهل البلد الأصليّين.

والهدف كان التخلّص من المواطنين الذين لا يوالون سلطة آل خليفة أو الذين يشكّ في ولائهم، وأكثرهم من أبناء الغالبية الشيعية، وبعدها بدأت حملات التهجير والنفي.

وليس في منظور السلطات إرجاع المبعدين أو «العفو» عنهم في أوضاع سياسية مختلفة عن أوضاع إخراجهم، بل تسفيرهم والتخلّص منهم نهائياً ومن سلالاتهم، ولأنّ التخلّص من نسبة ٨٠ ٪ من السكان أمر صعب أو مستحيل عملياً فلا بدّ من وضع خطّة عمل

لتغيير التركيبة السكانية على حساب الغالبية المحقود عليها من قبل الحكم.

وفي نفس الاتجاه عمدت السلطات إلى حرمان عشرات الآلاف من المواطنين الشيعة فقط ذوي الأُصول الإيرانية دون السنّة من نفس الأُصول، ممّن هم من الجيل الثالث أو الرابع ممّن ولدوا وعاشوا في البحرين، ولا يعرفون وطناً سواه من الجنسية البحرينية حيث يسجّلون رسمياً كمقيمين في البحرين، ويحرمون من كثير من الحقوق، كالسكن الحكومي، وشراء عقار أو تملّك مشروع تجاري أو الابتعاث للدراسة، ولا يستطيعون حتّى السفر للعلاج، أمّا في حالات الضرورة القصوى وبعد محاولات وتوسّل يمنحون جواز سفر لسفرة واحدة مكتوب على الصفحة الأُولى من الغلاف جواز سفر بحريني وعلى الصفحات الداخلية إيراني الجنسية.

وتقوم السلطات أيضاً بإسقاط الجنسية عن مواطنين بحرينيين كعقاب لنشاطهم المعارض السلمي، منهم المواطن الدكتور منصور الجمري عضو حركة أحرار البحرين الإسلامية، بعد ظهوره في برنامج تلفزيوني منتقداً الحكومة عام ١٩٩٦، ومنهم المواطن محمّد عبد الجليل المرباطي ممثّل اتحاد عمال البحرين لدى الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب في سوريا عام ١٩٩٧.

وأوّل ما عملته السلطات نحو تغيير ديموغرافي هو محاولة

استيراد أعداد كبيرة من بدو السعودية، ولكنّ العملية قد فشلت فشلاً ذريعاً، إذ أنّ البدوي قد تعوّد على مساحات شاسعة، ولم يكتفِ بأرض هي أقلّ من ٦٠٠ كيلومتراً مربعاً بمجموعة جزرها، والحياة المدنية في البحرين هي جحيم بالنسبة إلى خيامه في أمثال صحراء الربع الخالي، إضافة إلى حسن وضعه المالي، وأُلفته ببيئته إلى غير ذلك من أسباب الترجيح، جعلت البدوي يفضّل حياة الصحراء مع الأفاعي على حياته مع آل خليفة في مدينة حمد، وهي المدينة التي جهّزت وبنيت كسكن للبشر المستوردين، بيوت المدينة هزيلة البناء قد وزّعت على المواطنين وتذاع أسماء الحاصلين عادة على السكن في راديو البحرين وصحافتها كمنح سكنية ومكرمات أميرية، حيث يدفع المواطن ربع راتبه الشهري لمدّة ٢٥ سنة (ربع قرن) بحيث يفوق مجموع الأقساط قيمة البيت بأضعاف المرّات، بعدها فقط يستلم ورقة الملكيّة مكتوب عليها «هدية من صاحب السموّ أمير البلاد المعظّم»!!

نعم، ثمّ قامت السلطات بإعطاء الجنسية للمرتزقة البريطانيين العاملين في الأجهزة الأمنية وإلى أعداد من المرتزقة العرب من الأردنيين الذين يعملون كمعذّبين في وزارة الداخلية واليمنيين كذلك.

وفي نفس اتجاه تغيير التركيبة السكانية أيضاً قامت السلطات

بتضخيم قوّات الأمن الخاصّة، وقوّات الشغب وأنشأت قوّات الحرس الوطني حيث جرى تجنيد الآلاف من المرتزقة العرب من السوريين واليمنيين والأردنيين[١] والسعوديين ومرتزقة من شبه القارة الهنديّة من بلوش وباكستانيين وهنود وبنجال وتجنيسهم جميعاً وإعطاؤهم امتيازات ومكافآت على حساب المواطنين الأصليين مثل السكن الحكومي، وتراخيص استيراد العمالة، والسجلات التجارية، والقروض المالية، وهي لا تعلم أنّ نهايتها قد تكون على يد هؤلاء.

وقد منحت السلطات العشرات من العاملين في أجهزة الإعلام والقضاء من المصريين الجنسية البحرينية، مكافأةً لهم على عضويّتهم في مشروع الظلم الحكومي، ولضمان ولائهم، وما أن يشكّ في ولائهم يتمّ انتزاع هذه الجنسية ويسرّحون[٢].

---

(١) من الأردنيين شخص يسمّى محمّد عويد، أحد عناصر الاعتقال بعد منتصف الليل وأحد المعذّبين، ومحمود العكوري أحد المعذّبين والمحقّقين.

(٢) من القضاة المصريين العاملين في محكمة أمن الدولة سنة ١٩٩٧ : ثروت عبد الحميد حسن، وعبد المنعم عبد العزيز أبو طه. وفي سنة ١٩٩٩ : علي منصور، ومصطفى برغش.

ومنذ بداية التسعينيات تراهن السلطات على المرتزق السوري كموضوع للتغيير الديموغرافي، حيث جلبت الآلاف من بدو سوريا للعمل في قوات الشغب والجيش، وشارك المرتزقة في قمع انتفاضة ٩٤ تحت إمرة الضباط البريطانيين لقتل المواطن العربي في الخليج، ويتميّز هذا العنصر بخصائص تعجب آل خليفة، التي تمنّيهم بإغراءات تجعل كثيراً منهم يغضّون طرفهم عن الأعراف الإنسانية والقيم، وقد هرب بعضهم بعد أن استلموا قروضاً كبيرة من وزارة الإسكان، وحدثت مشاكل عديدة بينهم وبين أبناء السنّة، واتّضح أنّ هدف السلطات مزدوج من استقدامهم وتعليفهم، فهو ليس موجّه ضدّ الغالبية الشيعية فقط، بل ضدّ أبناء السنّة أيضاً، وما برح الحكم في البحرين من العمل طبق قاعدة فرّق تسد لتشقيق الصفّ الوطني، ومهما كانت المغريات فقد أصرّ بعضهم على الرجوع إلى وطنه، قال لسان أحدهم وحاله وهو في الطائرة خارجاً من البحرين إلى سوريا: «إنّ الوضع لا يستحقّ مخاطرة، عمل غير نظيف، أُجور غير كثيرة، إنّ ما أحصله في سوريا مع مجموع الرشاوي أفضل من الوضع في البحرين».

والنتيجة التي وصل إليها الوضع مخزية، إذ أنّ السوري يهجم على بيوت الأهالي بعد منتصف الليل، ويروّع من فيها ويسرق محتوياتها ويعتقل ما يؤمر باعتقاله حتّى يوصله إلى بوّابة السجن،

لتأتي النوبة إلى المعذّب الأردني الذي يقوم بدوره في غرف الموت لينتزع «الاعترافات العظيمة»، ثمّ يقرأ القاضي المصري الحكم الجائر من على قصاصة ورق بأمر من وزارة الداخلية، ويقوم البريطاني بنفيه عن وطنه، وفي الصباح تكتب الصحافة عن بحرنة الوظائف.

ملاحقة المنفيين

باءت عمليات ملاحقة المنفيين البحرانيين بالفشل الذريع في كلّ موقع تتوفّر فيه الحريات.

ففي بريطانيا حيث وصل العلماء الثلاثة الشيخ علي سلمان والشيخ حمزة الديري، والسيّد حيدر الستري إلى لندن بتأريخ ١٧ / ١ / ٩٥ وقدّموا طلبات اللجوء السياسي بعد نفيهم مباشرة من البحرين، قامت حكومة البحرين بتحرّكات عديدة لمضايقة هؤلاء العلماء وغيرهم من المتواجدين في لندن، فقد أرسلت وزير خارجيّتها محمّد بن مبارك آل خليفة، وأُعلن حينها أنّ الوزير البحريني جاء إلى لندن لمنع الحكومة البريطانية منح اللاجئين الثلاثة حقّ اللجوء السياسي، وسبقت زيارته إشاعة بتهديد من حكومة البحرين إلى الحكومة البريطانية بتدهور العلاقات بين البلدين إثر سماح بريطانيا للمبعدين بدخول أراضيها كما نقلت ذلك جريدة

الشرق الأوسط السعودية، وكان من ضمن أهداف زيارته محاولة توقيف الإعلام غير المنحاز الذي تقوم به إذاعة لندن حول أحداث البحرين، ولقد فشل الوزير فشلاً ذريعاً في مهمّته إذ اعتبر السياسيون البريطانيون الطلب البحريني (منع منح اللجوء) تدخّلاً في القرار البريطاني، ودعوة صريحة لكسر القوانين كما تفعل حكومة البحرين، وقال وزير الخارجية البريطاني السيّد دوجلاس هيرد: «إنّ القرارات المتعلّقة باللجوء السياسي من اختصاص وزارة الداخلية، وقدّم ١٨ نائباً بريطانياً توصية إلى البرلمان البريطاني يشجب زيارة وزير خارجية البحرين إلى بريطانيا، واعتبروا ذلك تدخّلاً غير مشروع في عملية صنع القرارات البريطانية، كما قدّم ١٧ نائباً توصية إلى وزير الخارجية عن موقفه من وجود الضابط البريطاني أيان هندرسون على رأس جهاز الأمن في البحرين. وأُشيع في ذلك الوقت أنّ تحرّكات أُخرى يقوم بها عدد من نوّاب حزب المحافظين الذين استاؤوا كثيراً من محاولة ابتزاز الحكومة البريطانية من قبل حكومة آل خليفة في البحرين.

وفي زيارة وزير الخارجية البحريني إلى باريس التي سبقت زيارة لندن بأيام اعتبر وزير الخارجية الفرنسي ألان جوبيه: «أنّ إطلاق حكومة البحرين سراح بعض المعتقلين خطوة في الاتجاه الصحيح»، جاء ذلك في تصريح للصحفيين بعد انتهاء زيارة وزير

خارجية البحرين إلى باريس، وقالت إذاعة مونتي كارلو أثناء زيارة الوزير إلى باريس: «إنّ وزير الخارجية الفرنسي أخبر الوزير البحريني: إنّ الخطر الذي يهدّد دول الخليج لا يأتي فقط من دول أُخرى كالعراق وإيران بل من تعامل الحكومات مع شعوبها أيضاً»، وتكرّست القناعة بأنّ آل خليفة لا يكتفون بتجاوزهم دستور البلاد بل يطلبون من الآخرين أن يتجاوزوا قوانينهم وأعرافهم لإرضائها. وشنّت حكومة البحرين حملات شديدة على وسائل الإعلام الفرنسيّة والبريطانية لالتزامها بقواعد الإعلام المحايد، وطالبت الحكومتين الفرنسية والبريطانية بممارسة الرقابة على وسائل إعلامها كما تفعل هي مع صحفها وإذاعاتها.

وذكرت مصادر دبلوماسية أنّ وزير الإعلام البحريني طارق المؤيّد وصل إلى العاصمة البريطانية يوم ٦ / ٣ / ١٩٩٥ في زيارة سرية لم يعرف الغرض منها، وقالت المصادر: إنّ من المحتمل أن يكون الوضع في البحرين وقضيّة اللاجئين البحرينيين في بريطانيا بين القضايا التي جاء الوزير لمناقشتها مع الحكومة البريطانية، ونقلت مصادر المعارضة البحرينية في الخارج أنّ الوزير قدّم رشوة دسمة للصحفيين في لندن.

واستمرّت الحكومة في بعث مسؤوليها لبريطانيا لملاحقة اللاجئين... وفي ٢١ / ٥ / ١٩٩٧ أرسلت علي بن خليفة آل خليفة

وزير المواصلات وهو ابن رئيس الوزراء الحاكم الفعلي للبلاد ونشر في حينها أنّه جاء للالتقاء بوزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الأوسط، وطلب الخليفي من بريطانيا مطلب من سبقوه من التضييق على اللاجئين البحرينيين في لندن وعدم إعطائهم اللجوء السياسي.

وحذّر جهاز الأمن المسؤول من حماية اللاجئين في بريطانيا المنفيّين البحرينيّين بأنّ حكومة البحرين تعاقدت مع شركة أمن بريطانية للتجسّس عليهم وطلبت منهم توخّي الحذر.

ويتواجد في بريطانيا عناصر من مباحث أمن الدولة وخاصّة في لندن حيث يقومون بالتجسّس على المنفيين والجالية البحرينية، ومهاجمة الاحتجاجات البحرينية في لندن، وقاموا بمهاجمة المسيرات والتجمّعات وعندما أوقفت الشرطة البريطانية عدداً منهم وجدت بحوزتهم بطاقات تعريف سفارة البحرين. وقد أكّدت «مجموعة الحماية الدبلوماسية» التابعة للشرطة البريطانية والمسؤولة عن توفير الحماية للدبلوماسيين والمعارضين أنّها قدّمت مذكّرة لوزارة الخارجيّة البريطانية حول ممارسات غير لائقة من قبل دبلوماسيي سفارة البحرين في لندن ضدّ أفراد المعارضة البحرينية. وفي الشهر ٥ / ٩٦ بثّ جهاز الأمن في البحرين إشاعة بتعرّض الشيخ علي سلمان والشيخ حمزة الديري والدكتور منصور الجمري الموجودين جميعاً في لندن للاغتيال.

وفي ١٧ سبتمبر ٩٨ وإثر إقرار البرلمان البريطاني لقانون مكافحة الإرهاب، حمل وزير الداخلية ملفّ المنفيين البحرينيين في بريطانيا حيث أثار مع المسؤولين البريطانيين مسؤولية المنفيين فيما يدّعى عن التخطيط والتحريض على الإرهاب، وناقش هذا الموضوع مع وزير الداخلية البريطاني جان سترو.

واستسخف المبعدون البحرينيون مقولة السلطات البحرينية من أنّ المنفيين البحرينيين لا ينبغي ولا يجوز لبريطانيا أو أيّة دولة في العالم أن تستقبلهم. وتساءلوا ولماذا إبعادهم ابتداءً ؟ وهل يبقون معلّقين بين البحرين والعالم أو بين السماء والأرض ؟

وقد أعطت السلطات البريطانية العلماء الثلاثة وبحرينيين آخرين لجوءاً سياسياً في سنة ١٩٩٨.

وفي ١ يوليو ٩٨ نشرت وسائل الإعلام اللبنانية خبر العثور على عبد النبي إبراهيم البحارنة مقتولاً في شقّة مستأجرة قرب منتجع برمانا في جبل لبنان، وقد كشف وزير الخارجية اللبناني فارس بويز حينها أنّ القتيل هو عنصر مخابرات بحريني، وأنّه دخل لبنان ثماني مرّات خلال عام بجوازات سفر بحرينية مختلفة بأسماء مستعارة للتجسّس على المنفيّين. وقد عمدت أوساط نافذة في الحكومة اللبنانية مع حكومة البحرين على لفلفة القضيّة وحرف التحقيق بتصوير القتيل وكأنّه لا علاقة له بالمخابرات، وأنّه رجل أعمال

فاشل ومقامر غرق بسبب ذلك في الديون فأقدم على الانتحار. وساعد في انتشار الخبر الصحيح على لسان الوزير بويز الزمن الذي حدثت فيه القضية وهو زمن تطمح فيه الحكومة اللبنانية باستقرار الأمن، ونسيان دورة الحرب، وسيطرة الدولة، وتريد إثباته للعالم، وإذا بها تصطدم بمخابرات وقتل وملاحقة منفيّين وأجانب على أرضها ممّا يناقض ما تطمح إليه، ولم يمضِ يومان على وفاة عنصر المخابرات في لبنان حتّى هاجم رجال الأمن في البحرين بيت نوح آل نوح وتمّ تعذيبه ثمّ سلّم إلى أهله جثّة هامدة بعد يومين.

وفي سوريا حيث يتواجد عدد كبير من المنفيّين البحرينيين ويتوافد الآلاف من الزوّار البحرينيين إلى مقام السيّدة زينب بنت الإمام علي عليهما السلام فإنّ عناصر المخابرات تنتشر وتتواجد بكثرة خلال موسم الزيارة في الصيف، ويقودها ضباط مباحث مثل الملازم أحمد سهوان.

ويتواجد أفراد من عناصر مباحث أمن الدولة البحرينيين في بلدان دول الخليج وتتعاون بشكل وثيق مع مباحث هذه البلدان، وقد أفاد المنفيّون الذين تعرّضوا للاعتقال أو الملاحقة في الإمارات والسعودية والكويت أنّ المباحث البحرينية كانت ترافق المباحث المحلّية في عمليات الدهم والاعتقال.

دول الخليج واللاجئين البحرينيين

لقد سلّمت كلّ دول الخليج في منظومة مجلس التعاون أفراداً من المعارضة البحرينية من المهاجرين واللاجئين أو المنفيّين إلى حكومة البحرين، وتطلب حكومة البحرين من دول الخليج مضايقة البحرينيين المتواجدين على أراضيها ومنع استخدامهم كموظّفين، وتقليل أُجورهم إذا اضطرّوا لذلك، أو وضعهم في وظائف دنيا، وعدم قبولهم في أجهزة الجيش والشرطة والإعلام والأماكن الحسّاسة كما تعمل هي معهم في البحرين، والتضييق عليهم قدر المستطاع والتدقيق معهم وإرهابهم دائماً وتسليمهم إليها أحياناً أو التخلّص منهم خارج الخليج.

السيّد عبد الله الغريفي نموذج واضح لسوء معاملة دول الخليج للبحرينيين، فقد أُخرج هذا العالم والمفكّر الذي قدّم خدماته العلمية والإصلاحية للمجتمع الخليجي أكثر من عقدين من الزمن في دبي

حيث قام رجال الأمن باختطافه عام ١٩٨٩ وتسليمه إلى حكومة البحرين التي رفضت استلامه، وأبعدته بعد توقيفه في المطار إلى دمشق، ثمّ ذهب إلى الكويت بدعوة وإصرار من أهاليها ما بين مايو ١٩٩١ ويونيو ١٩٩٢، وعندما خرج حاجّاً مع بعثة حجّ كويتيّة منع من دخول الكويت بعد رجوعه إليها، وقامت بتسليمه إلى السعودية، وبعد أن بقي في السعودية عدّة شهور قامت الحكومة السعودية بتسليمه إلى حكومة البحرين عبر الجسر في اكتوبر ٩٢، فأخرجته حكومة البحرين خلال ٢٤ ساعة، وأبعدته إلى دمشق. وفي أبريل ٩٦ توجّه من دمشق إلى السعودية لأداء فريضة الحجّ فمنع من دخول الأراضي السعودية، وصدّ عن الحجّ وأُعيد إلى دمشق بعد ٢٤ ساعة، وبرّر المسؤولون السعوديون إبعاده هذه المرّة بأنّه «لأسباب أمنيّة». وفي موسم الحجّ هذا ١٤١٦ هـ الموافق أبريل ١٩٩٦ أرجعت الحكومة السعودية عدداً من الحجّاج البحرينيين بعد أن وصلوا إلى مطاراتها.

وقامت السعودية بتسليم عدّة أشخاص إلى حكومة البحرين من بينهم علي أحمد المتغوي الذي يعتقد أنّه كان في طريقه من السعودية إلى الأردن حينما اعتقلته السلطات السعودية وسلّمته إلى حكومة البحرين في ١٩٩٦ التي قامت مباشرة بتعذيبه بصورة بشعة ثمّ حكمت عليه بخمس عشرة سنة سجناً ودفع ضريبة قدرها

٧٠٠٠ دينار بحريني (١٩٠٠٠ دولار أمريكي)، ومن بينهم محمّد حبيب المقداد الذي اعتقلته السلطات السعودية في العام ١٩٨٩ وسلّمته إلى السلطات في البحرين فوضعته في السجن مرّتين ثمّ قامت بنفيه من البحرين.

وتقوم السلطات في الإمارات العربيّة بالنيابة عن حكومة البحرين بملاحقة ومطاردة وتعذيب البحرينيين المتواجدين على أراضيها، وخاصّة حكومة دبي التي تدقّق في مطارها في كلّ بحريني وتحقّق معه، وتقوم أحياناً بأخذ جواز سفره أياماً أو أسابيع قبل تسليمه لصاحبه، وتقوم السلطات الأمنية في الإمارة بحملات تفتيش في الفنادق للبحث عن البحرينيين الشرفاء، وبينما يمثّل الأجانب في الإمارة نسبة أكبر من عدد المواطنين من مختلف الجنسيات والبقاع والأعراق ويعيشون بحريّة تامّة، ويعملون ويتاجرون بأنواع السلع والأعراض والعهر والمجون والفسوق دون أن تتعرّض لهم سلطات دبي بأيّ عدوان، بل تؤيّدهم وتمهّد الطريق لهم، تجري وتطارد النبلاء من أبناء البحرين الذين جاؤوا طلباً للرزق الحلال وهرباً من طغيان السلطة الدكتاتوريّة، وقد اعتقلت السلطات في الإمارة خلال شهر يونيو ١٩٩٦ عدداً من الشباب البحرينيين من بينهم الشيخ عقيل راشد الدرازي، وإبراهيم محمّد الشاخوري، وجواد إبراهيم كاظم، وكاظم حسن مكّي الخبّاز، وعبد الرسول خميس،

وأحمد خلف، ويوسف.

والإمارات هي الأكثر والأُولى في تسليم اللاجئين البحرينيين لسلطات البحرين بين دول الخليج، ومن بين الأشخاص الذين سلّمتهم حكومة أبو ظبي الشابّ عيسى قمبر الذي عذّب تعذيباً رهيباً طول فترة الاعتقال ثمّ أُعدم ظلماً وعدواناً رضوان الله تعالى عليه.

ويلاحظ البحرينيون في الكويت أنّ وضعهم رهينٌ بميزان العلاقات البحرينية ـ العراقية، فكلّما أراد آل خليفة ابتزاز الكويت بعثوا برسالة أو مرسل إلى الحكومة العراقية ليهنّئ رئيس النظام صدّام التكريتي بعيد ميلاده أو ليزور ابنه عدي بالمستشفى، مثلاً، وفي الليلة التالية تهجم قوّات الأمن الكويتية على بيوت البحرينيين المعارضين لسلطة آل خليفة وتعتقلهم، وترسل الحكومة الكويتية بعد أسابيع بمساعدات وأموال لآل خليفة التي لا تقنع بحجم الدعم «من الدولة الشقيقة» وتشترط على حكومة البحرين اعتقال البحرينيين في الكويت إن هي أرادت فتوراً في العلاقات مع العراق، وهكذا دواليك، تبدأ الجولة الثانية والثالثة لمغازلة العراق وابتزاز الكويت، وبينما تدخل الأموال جيوب آل خليفة لا ميزانية الدولة يكون نصيب الشعب البحريني سجن وتعذيب أبنائهم في الكويت.

مساء يوم ٢٦ مارس ١٩٩٧ اقتحمت سلطات الأمن الكويتية شقق المواطنين البحرينيين بمنطقة حولّي في مدينة الكويت بشراسة

وعنف واعتقلت أحد عشر بحرينياً أُصيب بعضهم بجروح. وذكرت صحيفة الوطن في ٣١ / ٣ / ٩٧ أنّ الأشخاص اعتقلوا لقيامهم بجمع تبرّعات بدون ترخيص، وتوزيع أدبيات غير قانونية، وادّعت أنّ الأدبيات معادية لحكومة البحرين وأنّ توزيعها مضرّ بالعلاقات البحرينية ـ الكويتية، تعرّضت المجموعة لتعذيب وحشي لدى جهاز أمن الدولة الكويتي، ورفض السماح لهم بالاتصال بمحامين، أو بزيارات عائلية، وأُربك الشارع الكويتي، ووصل الخلاف حول القضية إلى مقاعد مجلس الأُمّة الكويتي، وبتأريخ ١٧ / ٣ / ١٩٩٨ أي بعد مرور سنة واحدة تقريباً أصدرت محكمة الجنايات في الكويت أحكاماً بالسجن لمدّة ٣ سنوات على خمسة أشخاص منهم، منهم أربعة بحرينيين وهم محمّد ميرزا عاشور، محمّد حبيب منصور، حسين منصور حسن، حسين جاسم الحايكي، والخامس كويتي من فئة البدون، وبرّأت المحكمة تسعة من المواطنين البحرينيين!

هذا الحكم الظالم ضدّ هؤلاء الفتية كاد يكون أقسى لولا تدخّل المنظّمات الحقوقيّة الدولية والحقوقيّين، وطرح الموضوع على أكثر من منبر وموقع مع ضغوط ضدّ الحكومة الكويتية، وتذكيرها بأسراها في العراق، وكان من المخطّط إليه تسليمهم إلى حكومة البحرين لولا الضجّة الكبيرة في الشارع والبرلمان الكويتي وفي الإعلام.

ودخل رجال أمن الدولة الكويتي باللباس المدني بتأريخ ١٤ / ٥ / ١٩٩٦ صندوق التقاعد والتأمينات الاجتماعية حيث يعمل الموظّف البحريني جميل عبد الغني عبد الله، من مواليد ٢٥ / ٢ / ١٩٧١ وحامل جواز سفر رقم ٧٧٦٣٩٣ واختطفوه، ثمّ قاموا بتسليمه إلى رجال الأمن البحرينيين على الحدود السعودية ـ الكويتية، وعندما طرح النائب عدنان عبد الصمد القضية على مجلس الأُمّة وأصبحت متداولة، قال وزير الداخلية في ردّه لعبد الصمد على الموضوع: «إنّ الكويت استلمت طلباً من الإنتربول (البوليس الدولي) بتسليم الشخص المذكور»، وبعد الاتصال بالانتربول نفى وجود أيّ اتّهام ضدّ هذا الرجل، وإنّه لم يطالب بتسليمه.

وسلّمت الكويت عدداً من اللاجئين البحرينيين إلى غرف التعذيب في البحرين «الشقيقة»، كما وأبعدت السلطات الكويتية عدداً كبيراً من المواطنين البحرينيين بعد وصولهم إلى مطارها وحدودها البرية مع السعودية منهم عبد النبي عباس، وميرزا المحروس، كما وتقوم بإبعاد مواطنين بحرينيين من داخل أراضيها كالذي حصل للسيّد أحمد الماجد. وتتحيّن فرصة خروج بعض البحرينيين ذوي الثقل الاجتماعي في الكويت من أراضيها لتمنعهم من الدخول إليها ثانية عند رجوعهم كما حصل للسيّد عبد الله الغريفي والشيخ إبراهيم الأنصاري.

والخلاصة أنّ الكويت لم تفهم درس العراق بغزو أراضيها أبداً، ولا زالت تكرّر نفس الدعم الذي قدّمته للسلطات العراقية قبل ٨ آب (أغسطس) ١٩٩٠، وفي الوقت الذي تطالب بأسراها من حكومة صدّام تنسى أنّها سلّمت لنفس النظام أعداداً هائلة من العراقيين الشرفاء الذين فرّوا لاجئين إلى الكويت فغدرت بهم من بعد اعتقال وتعذيب وما قضوا ديونهم منها بعد، وتمارس نفس العمل الدنيء ضدّ البحرينيين. إنّ حقوق الإنسان وإطلاق الحريات يجب أن يكون قناعة راسخة واستراتيجية واضحة لا أن ننشئ مجلس أُمّة في بلدنا ونعتقل من يطالب به في بلده، ولا أن نعتقل ونعذّب البحرينيين لأنّ ذلك يرضي حكومتهم ويدغدغها، ونرفضه لمواطنينا؛ لأنّ الشارع الكويتي يرفضه، كلّ هذا يؤكّد أنّ حكم آل الصباح إنّما يقبل بالبرلمان والإطلاق النسبي للحريات كتكتيك لا يؤمن به، وسوف يتخلّى عنه متى ما سنحت الفرصة له.

وسلّمت حكومة سلطنة عمان بحرينيين إلى السلطات البحرينية، منهم: السيّد حيدر الستري، والشيخ علي منصور سنة ١٩٩٠، حيث سجنوا في البحرين وعوائلهم في الخارج ممنوعين من دخول البحرين.

وسلّمت قطر أيضاً عدداً من البحرينيين في عقد الثمانينيات إلى حكومة آل خليفة، ورغم الانفتاح النسبي للحكم القطري مع

الشعب البحريني، وفهمها للواقع السياسي في البحرين ومدى طغيان وظلم النظام ضدّ الشعب وتعاطفها معه إلّا أنّها تمنع مواطنين بحرينيين من دخول قطر، وإنّ الأجهزة الكومبيوترية تحوي على عشرات الأشخاص الممنوعين من عهد الثمانينيات في موانئها، إلّا أنّها تختلف عن بقية دول الخليج حيث تعتذر بأقبح من الذنب للأشخاص الذين تمنعهم من دخول أرضها بـ«مع الأسف اسمك في الكومبيوتر»، مع الأسف.

واعتقلت وأعدمت حكومة صدام بالعراق عدداً من طلاب الجامعات الأكاديمية والإسلامية البحرينيين بعد حرب الخليج مباشرة، وقيام الانتفاضة العراقية في بداية التسعينيات، وقد وصل خبر مقتل الشيخ محمّد جواد عبد الرسول طالب الفقه والعلوم الإسلامية في النجف الأشرف، وأُسامة عيسى مسلم الدرازي طالب الهندسة المدنية في جامعة بغداد، ولا زال عدد من الطلاب البحرينيين مفقودين ومقطوعة أخبارهم إلى حين كتابة هذه السطور.

وقامت المخابرات المصرية بملاحقة مبعدين بحرينيين زائرين لها، كما واعتقلت أعداداً من طلبة البحرين الجامعيين الذين يدرسون في جامعاتها، وسلّمت عبد الإله عبد الحسين جعفر والهندي وآخرين إلى السلطات البحرينية بعد سجن وتعذيب.

منع الحقوقيين وطالبي الإصلاح

تمنع السلطات في البحرين المطالبين بالإصلاح وإطلاق الحريات في البحرين مهما كانت جنسياتهم، وسواء كانوا أفراداً أو منظمات وأعضاء منظمات، وسواء كانت الزيارات رسمية أو شخصية، فمنظمات حقوق الإنسان كلّها ممنوعة من دخول البحرين، وبعد الإصرار والضغط لدخول البحرين تحجّم السلطات الزيارة لدرجة لا يسمح لمنظمة العفو بزيارة أيّ سجين.

أعضاء لجان حقوق الإنسان والجمعيات الحقوقية ممنوعة أيضاً من دخول البحرين، ولقد حاول اللورد أفبري عضو لجنة حقوق الإنسان في البرلمان البريطاني عدّة مرّات زيارة البحرين فلم يسمح له، ولم يعطَ تأشيرة دخول إليها، ومنع الدكتور عمران محمّد عضو جمعية حقوق الإنسان الكويتية من دخول البحرين بتأريخ ٩ / ٧ / ١٩٩٠ حيث أُوقف في مطار البحرين لمدّة ستّ ساعات قبل

أن يرحّل إلى الكويت، وقد ذكر الدكتور عمران لمنظمة العفو الدولية أنّه تعرّض للاعتقال والتهديد من قبل ضابط من العائلة الحاكمة يدعى علي محمّد يوسف الخليفة، وأنّ هذا الضابط أخبره بعد انتظار دام أكثر من ساعة أنّه سيتمّ ترحيله إلى الكويت على متن طائرة تابعة لطيران الخليج في الساعة الخامسة مساءً، ولم يعطِ الضابط أيّ سبب لمنعه، إلّا أنّه وصل إلى البحرين بعد أيام من الإفراج عن الشيخ الجمري، ووصف الدكتور عمران أُسلوب الضابط بأنّه استعلائي وعدواني، ورفض السماح له باستعمال الهاتف لإخبار عائلته بوضعه.

كما منعت السلطات عدداً من المواطنين الكويتيين وهم أعضاء مجلس الأُمّة عام ١٩٩٥، وأعضاء سابقين، ومحامين، وأساتذة جامعات، ومهندسين وأطباء، وسفراء سابقين ومدراء شركات، وصحفيين ومعلمين وأعضاء جمعية حقوق الإنسان، وهم المجموعة التي بعثت برسالة إلى أمير البحرين في ديسمبر ١٩٩٥، تطالبه فيها بالشرعيّة الدستوريّة، وانتخاب مجلس وطني، منهم السيّد عدنان عبد الصمد، وإسماعيل الشطّي، وجمعان العازمي، والدكتور ناصر صرخوه، وعبد المحسن جمال، وعبد الله النيباري، وعلي البنعلي، والدكتور أحمد الخطيب، وقد نزل بعضهم إلى مطار البحرين فمنع من دخولها، وأُخبر أنّ كلّ الموقّعين على الرسالة المذكورة ممنوعون من دخول البحرين.

وتتعامل السلطات في البحرين ـ والتي تسيطر عليها الأجهزة الأمنية التي تدار من قبل ضباط أجانب بريطانيين وأميركيين ـ بحسّاسية شديدة مع العرب، ولا تعطي لهم تأشيرات دخول، إلّا للمرتزقة العاملين في قوّات الشغب والجيش، ومن الأمثلة التي يذكرها الوطنيون قصّة وكيلا الشركة الأجنبية حيث أرسلتهما كممثّلين لتخليص بعض المعاملات وكان أحدهما أجنبي والآخر من أصل عربي (أو عربي)، فسمح عند وصولهما مطار البحرين للأجنبي بالدخول، وتمّ إيقاف العربي في المطار، واستغرق حجزه عدّة أيام في المطار، وبعد أن أنهى الأجنبي عمله في البحرين، أقفل راجعاً واصطحب معه زميله من المطار حيث كان تحت المراقبة والتحقيق.

المنع من السفر

في الوقت الذي تمنع السلطات المواطنين من الرجوع إلى بلدهم حيث يرغبون تمنع مواطنين من السفر إلى خارج البلد حيث يرغبون ويضطرّون أيضاً.

فإضافة إلى المواطنين الشيعة ذوي الأصول الإيرانية المحرومين من أيّة أوراق ثبوتية أو جوازات سفر ويعاملون معاملة بدون «جنسية»، ولا يستطيعون السفر خارج البحرين، تقوم السلطات ايضاً بمنع بعض المواطنين من حملة جوازات السفر من مغادرة البلاد كنوع من التضييق عليهم وإفراغ ضغائنها ضدّهم بأيّ طريقة كانت، وتتعامل بذلك مع السجناء السابقين، ونشطاء الإسلاميين، ومع من يثير أيّة معارضة للنظام، ومع من تخشى أن يكون له أدنى تأثير في حالة سفره ضدّها خشية من افتضاح أمرها، ومع آخرين! وتقوم السلطات بسحب جوازات السفر في العادة، وقد

يطول سحبه إلى عشر سنوات أو أكثر في بعض الحالات، ثمّ لا يسمح له بالسفر وإن كان مشرفاً على الموت مضطرّاً للعلاج في الخارج.

وكنموذج بارز لآلاف الحالات ما حصل للشابّ جعفر يوسف أحمد، الذي اعتقل في العام ١٩٨١ وحكمت عليه محكمة أمن الدولة بالسجن خمسة عشر عاماً، وقد تعرّض لتعذيب شديد على أيدي جلاوزة النظام خلال فترة الاعتقال، وأُصيب فيها بمرض سرطان المخّ، حينها رفضت الحكومة تقديمه للعلاج عندما كان معتقلاً، ورفضت السماح له لتلقّي العلاج في الخارج بعد الإفراج عنه، فظلّ يصارع المرض بين أهله حتّى لاقى ربّه في ٢٥ / فبراير / ١٩٩٦ شاهداً وشهيداً، رضوان الله تعالى عليه. إنّ السبب البسيط لتبرير منعه من السفر هو خشية السلطات من افتضاح أمرها عندما يتحدّث للعالم عن قصّة تعذيبه الرهيب في السجون.

ولكن الأعمق ما يلفت المراقب من كثرة إصابة المعتقلين بالسرطان ممّا يؤكّد أنّ إصابتهم بهذا المرض الخبيث إنّما هو بتدبير حكومي للتخلّص منهم بدون رصاص وعدم إعطائهم أيّ فرصة للعلاج.

وقد منعت السلطات علاج محمّد الصياح عندما كان في السجن بعد إصابته بمرض السرطان، واستشهد بتأريخ ١٩٩٧/٩/٣٠.

كما أُصيب عدد كبير من المعتقلين بهذا المرض منهم ياسر سيف من منطقة سترة، وجعفر يوسف من ضاحية راس رمان بالمنامة، وعباس سعيد سيف من منطقة الشاخورة.

ومنعت السلطات المحامي أحمد الشملان من السفر إلى الخارج للعلاج بعد أن أُصيب بجلطة في الدماغ نتيجة التعذيب النفسي الذي تعرّض له من قبل جلاوزة النظام، وحسب رواية المعارضة البحرينية فإنّ الشملان أُصيب بالجلطة إثر إهانات وجّهها له عبد العزيز عطية الله آل خليفة وهو أحد المعذّبين، وقد يكشف أنّ الرواية ناقصة لو وجدت لجان تحقيق في الموضوع وأنّ المرض ليس فقط بسبب التعذيب النفسي.

وفي شهر يونيو ١٩٩٦ منعت السلطات سفر أيّ مواطن يحتوي جواز سفره على تأشيرة دخول لسوريا أو إيران، وتمّ إرجاع عدد من المواطنين الذين كانوا في طريقهم إلى الخارج لقضاء الإجازة الصيفية، وطلب من عدد كبير منهم مراجعة وزارة الداخلية التي اعتقلت عدداً منهم.

ومنعت السلطات الذهاب إلى إيران كلّياً لمدّة عشر سنوات من ٨١ إلى ١٩٩١، وامتنع الأهالي من الذهاب إلّا كبار السنّ ومن يخالف ينفى أو يسجن بعد رجوعه.

وتعرّض كلّ من ذهب إلى سوريا في المدّة نفسها (٨١ إلى

٩١) إلى التدقيق والمراقبة والسجن مع التعذيب. وكانت هذه الإجراءات تمارس ضدّ المسافرين إلى دول المعسكر الشرقي في الستينيات والسبعينيات، وتعرّض المسافر ـ وخاصّة الطلبة ـ إلى العراق في السبعينيات إلى المساءلة والاتهام حتّى يبرئ سفرته ونفسه من شكوك السلطة.

بلدان المنافي

يتوزّع المنفيون البحرينيون في كثير من دول العالم ويتواجد عدد كبير منهم في إيران، حيث يدرس رجال الدين في الحوزات العلمية، وتتواجد جالية بحرينية كبيرة في بعض مدن إيران حيث قامت السلطات في البحرين بتهجير عوائل بأكملها إلى إيران بداية الثمانينيات، وقامت السلطات بتهجير كلّ عائلة يعتقل أحد أفرادها أو تشكّ في تحرّك ديني له فتعتقله ثمّ تبعده مع أهله وأقاربه إلى إيران أو لوحده.

وتلجأ جالية كبيرة من البحرانيين إلى سوريا حيث تسكن في حيّ السيّدة زينب بنت الإمام علي عليها السلام حيث يوجد مقامها، وأعداد منهم تعيش في لبنان حيث نفتهم البحرين إليها، وتنتفي إلى الأردن أيضاً.

وينتشر البحرينيون في بريطانيا، وبعض دول أُوروبا كالسويد

والدنمارك وهولندا وألمانيا، وكذلك في كندا وأستراليا ودول أخرى، وفي دول الخليج كلّها واليمن.

وكلّ البحرينيين الموجودين في الخارج ما عدا الطلاب هم من المبعدين والمنفيين أو المحكومين ظلماً أو المضطرّين للبقاء خارج البحرين حيث يكون مصيرهم السجن أو النفي عند رجوعهم إلى بلدهم.

والأعداد المذكورة للبحرينيين الموجدين في الخارج وإن كانت تبدو صغيرة إلّا أنّها إذا قورنت وقيست بعدد سكان البحرين تبدو نسبتها ضخمة وكبيرة.

وعادةً ما ترسل أو تبعد السلطات المراد نفيه إلى إحدى دول الخليج أو سوريا ولبنان والأردن، وهي الدول التي لا تحتاج إلى تأشيرة دخول للبحرينيين إلى أراضيها. وفي البداية كانت دولة الإمارات العربية هي المنفى الأوّلي، حتّى ازداد عددهم ولاحظت دوائر الإمارات ذلك ممّا أثار انزعاجها كما ينقل البحرينيون، فقامت السلطات البحرينية بإرسالهم إلى السعودية عدّة شهور من سنة ١٩٩٢، ثمّ توقّفت عن إرسالهم إليها، وترفض السلطات أن ترسلهم إلى قطر وتنزعج من طلب الإرسال إلى قطر؛ وذلك للخلافات معها وخشية من أن يتحوّل عددهم في قطر إلى رقم في الخلاف.

وبالإضافة إلى عدم احتياج البحريني إلى تأشيرة دخول

لأراضي دول الخليج فإنّ عدم خشية النظام من فضحه في هذه الدول لغياب الحريات فيها مشجّعٌ قويّ لإرساله إليها، وكذلك رخص تذكرة السفر إلى هذه الدول، وحيث إن شركة الطيران تابعة إلى إمارات الخليج، وإن كان في كثير من الحالات يدفع المنفي سعر تذكرة النفي من بلده.

كما وتنفي السلطات إلى كوبا وقبرص وباكستان والفلبين وبلدان أُخرى كما في قوائم المنفيين المعدّة من قبل منظمات حقوق الإنسان، وتنفي أعداداً إلى إيران.

ومن المضحك أنّ أكثر فترة ازداد فيها عدد المنفيين هو عام ٩٢ ـ ٩٣ كما لاحظنا في قوائم المنفيين، وهو العام الذي فرضت فيه الأُمم المتحدة الرقابة على حكومة البحرين لانتهاكها حقوق الإنسان من فبراير ٩٢ إلى فبراير ١٩٩٣، وأعجب من ذلك أنّ الرقابة أُزيلت ورفعت عن حكومة البحرين حيث قال المندوب الأميركي في اجتماع لرفع الرقابة: «إنّ البحرين قد أثبتت احترامها لحقوق الإنسان»، في نفس الوقت الذي كانت تمارس أبشع صور تعذيب الإنسان والنفي القسري.

قائمة بأسماء بعض المبعدين البحرينيين

الرقم	الاسم	عدد الأشخاص	المنطقة	المهنة	رقم الجواز	تاريخ الإبعاد	بلد الإبعاد
١	عبد الله يوسف سلمان	٦	الدية	رجل دين		١٩٨٨/٧/	الإمارات
٢	فؤاد مهدي الحلواچي	٨	المنامة	رجل دين		٩٠/٢/	الإمارات
٣	إبراهيم مهدي الحلواچي	٥	المنامة	طالب		٩٠/٢/	الإمارات
٤	سيّد مهدي سيّد هاشم العلوي	٦				٩٠/١٠/١٠	الأردن
٥	زوجة السيّد مهدي العلوي وبناته	٥					
٦	محمّد السيّد مهدي العلوي	١				٩٠/١٠/١٠	لأردن
٧	عباس السيّد مهدي العلوي	١				٩٠/١٠/١٠	الأردن
٨	عصام السيّد مهدي العلوي	١				٩٠/١٠/١٠	الأردن
٩	علي السيّد مهدي العلوي	١				٩٠/١٠/١٠	الأردن
١٠	خلف السيّد مهدي العلوي	١				٩٠/١٠/١٠	الأردن

الرقم	الاسم	عدد الأشخاص	المنطقة	المهنة	رقم الجواز	تاريخ الإبعاد	بلد الإبعاد
١١	سيّد صالح سيّد حسين العلوي	٦				١٧ / ١٠ / ٩٠	الأردن
١٢	داحي سيّد صالح العلوي	١				١٧ / ١٠ / ٩٠	الأردن
١٣	حامي سيّد صالح العلوي	١				١٧ / ١٠ / ٩٠	الأردن
١٤	مراتب (زوجة عباس علوي)	١				٢٤ / ١٠ / ٩٠	سوريا
١٥	جاسم عباس علوي	١				٢٤ / ١٠ / ٩٠	سوريا
١٦	جعفر عباس علوي	١				٢٤ / ١٠ / ٩٠	سوريا
١٧	أحمد عباس علوي	١				٢٤ / ١٠ / ٩٠	سوريا
١٨	سعاد عباس علوي	١				٢٤ / ١٠ / ٩٠	سوريا
١٩	وداد عباس علوي	١				٢٤ / ١٠ / ٩٠	سوريا
٢٠	فاطمة عباس علوي	١				٢٤ / ١٠ / ٩٠	سوريا
٢١	خديجة عباس علوي	١				٢٤ / ١٠ / ٩٠	سوريا

الرقم	الاسم	عدد الأشخاص	المنطقة	المهنة	رقم الجواز	تاريخ الإبعاد	بلد الإبعاد
٢٢	زينب عباس علوي	١				٢٤ / ١٠ / ٩٠	سوريا
٢٣	أشرف أكبر	١				٢٤ / ١٠ / ٩٠	سوريا
٢٤	جاسم محمّد عيد القصّاب	١				٢٤ / ١٠ / ٩٠	سوريا
٢٥	محمّد جاسم محمّد عيد القصّاب	١				٢٤ / ١٠ / ٩٠	سوريا
٢٦	طالب جاسم محمّد عيد القصّاب	١				٢٤ / ١٠ / ٩٠	سوريا
٢٧	أكبر جاسم محمّد عيد القصّاب	١				٢٤ / ١٠ / ٩٠	سوريا
٢٨	كاظم جاسم محمّد عيد القصّاب	١				٢٤ / ١٠ / ٩٠	سوريا
٢٩	عبدالعزيزجاسممحمّدعبيدالقصّاب	١				٢٤ / ١٠ / ٩٠	سوريا
٣٠	جميلة جاسم محمّد عيد القصّاب	١				٢٤ / ١٠ / ٩٠	سوريا
٣١	سميّة جاسم محمّد عيد القصّاب	١				٢٤ / ١٠ / ٩٠	سوريا
٣٢	محمّد علي مهدي	١	السنابس			/ ١١ / ٩٠	بريطانيا

الرقم	الاسم	عدد الأشخاص	المنطقة	المهنة	رقم الجواز	تاريخ الإبعاد	بلد الإبعاد
٣٣	علي منصور سند	١	جدحفص	رجل دين		٩٠	سوريا
٣٤	عبد الجليل أبو ديب	١		موظف		٩٠	السعودية
٣٥	عبد العزيز راشد خليفة الراشد	١		طبيب	٨٢٩٤٥	٩١/١٠/٦	كوبا
٣٦	محمّد علي سلمان	١			٢٥١٤١٩	٩١/١١/٨	سوريا
٣٧	مكّي علي مرهون			رجل دين		٩١/١٢	دبي
٣٨	محمّد حبيب المقداد		البلاد	رجل دين		٩١/١٢	دبي
٣٩	جعفر علي حسن العالي			رجل دين		٩١/١٢	دبي
٤٠	محمّد صالح القشعمي		باربار	رجل دين		٩١/١٢	دبي
٤١	إيمان عبد الحسين العريبي	٢	توبلي	ربّة بيت		٩١/١٢	إيران
٤٢	علي صالح القشعمي		باربار	رجل دين		٩١/١٢	دبي
٤٣	بلقيس هاشم فلاح عبد الله	١				٩٢/٢	السعودية

الرقم	الاسم	عدد الأشخاص	المنطقة	المهنة	رقم الجواز	تاريخ الإبعاد	بلد الإبعاد
٤٤	وأبناؤها هدى	١				٢ / ٩٢	السعودية
٤٥	فيصل	١				٢ / ٩٢	السعودية
٤٦	ماهر	١				٢ / ٩٢	السعودية
٤٧	حسن	١				٢ / ٩٢	السعودية
٤٨	عبد الهادي عبد الرسول خلف	٤	المنامة	باحث جامعي		١٦ / ٣ / ٩٢	السويد
٤٩	ماجد إبراهيم حسن الماجد	٥		رجل دين	١٧٥٠٣٥	٢٠ / ٣ / ٩٢	الإمارات
٥٠	السيّد عبد الله حسين الغريفي	٧	الغريفة	رجل دين		٨ / ٤ / ٩٢	سوريا
٥١	جعفر عبد الرسول السندي	٣	السنابس	رجل دين		١٥ / ٤ / ٩٢	الإمارات
٥٢	السيّد صادق الشرخات	٣	السنابس	رجل دين		٤ / ٩٢	الكويت
٥٣	حميد سلمان		السنابس	رجل دين		٤ / ٩٢	السعودية
٥٤	السيّد عبد الله علوي عبد الله	٣		عامل	١٩٧٢٣١	٢٢ / ٤ / ٩٢	الإمارات

الرقم	الاسم	عدد الأشخاص	المنطقة	المهنة	رقم الجواز	تاريخ الإبعاد	بلد الإبعاد
٥٥	عبد الحسن سلمان سهوان	٤			١٧٢٦٦٨	٢٢ / ٤ / ٩٢	الإمارات
٥٦	عبد الصاحب حسن علي	٣			٢٠٨٥٤٣	٢٣ / ٤ / ٩٢	الإمارات
٥٧	خميس فاضل حسن سلمان	٤		رجل دين	٢٣٨١٠٠	٢٤ / ٤ / ٩٢	السعودية
٥٨	عبد الكريم عيسى آل عباس	٤		رجل دين		٢٤ / ٤ / ٩٢	السعودية
٥٩	عباس عبد المحسن حيدر	٧		رجل دين	١٩٣٦٢٠	١ / ٥ / ٩٢	السعودية
٦٠	عبد النبي عباس	١	جدحفص	رجل دين		٥ / ٩٢	
٦١	سيّد مجيد سيّد علي	٤	جدحفص	رجل دين		٥ / ٩٢	
٦٢	سيّد كامل سيّد هاشم الهاشمي	٣	المنامة	رجل دين		٥ / ٩٢	
٦٣	حسين مهدي علي حسين	١		رجل دين		٥ / ٩٢	
٦٤	عبد النبي عباس الحدّاد		سترة			٥ / ٩٢	إيران
٦٥	حسين محمّد علي		سند			٥ / ٩٢	إيران

الرقم	الاسم	عدد الأشخاص	المنطقة	المهنة	رقم الجواز	تاريخ الإبعاد	بلد الإبعاد
٦٦	علي زاير حسين	٤				٢٢ / ٥ / ٩٢	السعودية
٦٧	علي حسن مطر	٥				٢٢ / ٥ / ٩٢	السعودية
٦٨	عبد النبي إبراهيم علي شملوه	٥	تويلي	رجل دين		٥ / ٦ / ٩٢	الإمارات
٦٩	علي منصور عبد الله خميس	٦		عامل	٦٠٦٤١٥	١٢ / ٦ / ٩٢	السعودية
٧٠	عيسى محمّد عبد الله عيد	٧	كرزكان	رجل دين		٦ / ٩٢	
٧١	محمّد مهدي الزهيري	٣	السنابس	رجل دين		٦ / ٩٢	
٧٢	مكّي فاضل حسن سلمان	٦		موظف	١٣١٩٨١	١٧ / ٦ / ٩٢	السعودية
٧٣	محمّد فاضل كاظم حسن	٦		عامل	١١٥٦٣٦	١٧ / ٦ / ٩٢	السعودية
٧٤	سيّد حسين سيّد أمين سيّد حسن	١٠		رجل دين	٢٤٦٢٣٥	٢٤ / ٦ / ٩٢	السعودية
٧٥	محمّد رضا حميد منصور النشيط	٨		موظف	١٥٥٤٥١	٢٤ / ٦ / ٩٢	الإمارات
٧٦	محمّد جواد أحمد عيسى أحمد	٦		سكرتير	١٥٦٩٤٨	٢٤ / ٦ / ٩٢	الإمارات

الرقم	الاسم	عدد الأشخاص	المنطقة	المهنة	رقم الجواز	تاريخ الإبعاد	بلد الإبعاد
٧٧	محمّد جاسم حسن جسّام	٥		رجل دين	١٢٠٢٣٤	٢٤ / ٦ / ٩٢	الإمارات
٧٨	نجيبة السيّد حسين السيّد حسن	١		ربّة بيت		٢٤ / ٦ / ٩٢	السعودية
٧٩	محمود علي حسين عبد الله	٥		موظف	١٦٥٢٥٠	٢٦ / ٦ / ٩٢	الإمارات
٨٠	حبيب عبد الله محمّد مطر	٨		عامل	٢٦٥١٠٧	٣ / ٧ / ٩٢	الإمارات
٨١	يوسف حسين عوض حسين	٤		موظف	١٦٤٢١١	١٧ / ٧ / ٩٢	السعودية
٨٢	ضياء عبد علي عبد الله محمّد	١		رجل دين	٤٧٢٧٣٢	٢٢ / ٧ / ٩٢	السعودية
٨٣	عباس عطية سلمان حسن	١		رجل دين	٣٤٦٧٥٢	٢٢ / ٧ / ٩٢	السعودية
٨٤	محمّدصادقحسين يوسف إدريس	٤		موظف	٢٢٨٢٦٩	٢٩ / ٧ / ٩٢	السعودية
٨٥	هاشم كاظم سعيد هاشم	٦		طالب	١٨٠٦١٠	٢١ / ٩ / ٩٢	الإمارات
٨٦	مكّي سلمان محمّد نصيف	٣		طالب	١٢٦٦٨٣	١١ / ٩٢	السعودية
٨٧	علي منصور ناصر الغانم	٢		موظف	٢٣٢٩٥١	٢٠ / ١١ / ٩٢	السعودية

الرقم	الاسم	عدد الأشخاص	المنطقة	المهنة	رقم الجواز	تاريخ الإبعاد	بلد الإبعاد
٨٨	جمال حبيب عمران الحبشي	١	المنامة	صيانة	٢٥٨٢١	٩٢ / ١١ / ٢٦	الإمارات
٨٩	محمّد عبد الله محمّد عبد الله	٢		طالب	٢٦٠٦٠٢	٩٢ / ١١ / ٢٧	الإمارات
٩٠	أحمد السيّد مجيد محمّد الماجد	٣	المنامة	رجل دين	٣٢٦٩٧٠	٩٢ / ١٢ / ٥	الكويت
٩١	مهدي عبيدات	٣				٩٢ / ١٢	الكويت
٩٢	هشام جمعة	١				٩٢ / ١٢	دبي
٩٣	حسن عبد الله مدن	٣		دكتوراه		٩٢ / ١٢ / ١٧	
٩٤	محمّد علي حكيم العرب	٤	بني جمرة			٩٢ / ١٢	السعودية
٩٥	محمّد جواد مهدي طارش	٢		طالب	٣٧٠٨٦٥	٩٢	السعودية
٩٦	عبد الوهاب علي	٤				٩٣ / ١١ / ٢٢	السعودية
٩٧	ناصر الموسوي	٣		طالب		٩٣ / ٢ / ٤	السعودية
٩٨	محمّد جواد كاظم	١	مقابا	رجل دين		٩٣ / ٢ / ٢٤	عمان

الرقم	الاسم	عدد الأشخاص	المنطقة	المهنة	رقم الجواز	تاريخ الإبعاد	بلد الإبعاد
٩٩	محمّد علي محمّد حكيم العرب	٥		طالب		٩٣ / ٣ / ١١	الإمارات
١٠٠	السيّد محمّد جعفر السيّد هاشم	٦		رجل دين	١٧٤٢٥٧	٩٣ / ٣ / ١٩	السعودية
١٠١	عبد الله علي محمّد الراشد	٦		موظف		٩٣ / ٤ / ٨	اليمن
١٠٢	عبد الجليل صالح النعيمي	٢		اقتصادي		٩٣ / ٤ / ٨	اليمن
١٠٣	حميد إبراهيم عبد الله عواجي	٢		نقابي		٩٣ / ٤ / ٨	اليمن
١٠٤	عبد الله البنعلي	٢	الحد			٩٣ / ٤ / ١٤	لبنان
١٠٥	مكّي محمّد علي سهوان	٧		موظف	١١٧٢٠٣	٩٣ / ٤ / ٢٣	السعودية
١٠٦	محمّد علي عبد الحسين منصور	٣		عامل	٣٦٣٢٧٧	٩٣ / ٤ / ٢٥	السعودية
١٠٧	السيّد هاشم الموسوي	١				٩٣ / ٤ / ٢٩	سوريا
١٠٨	سيّد مجيد علي الخورجاني	٤	جدحفص	رجل دين		٩٣ / ٥	
١٠٩	عيسى عبد الله حسن	١	الدراز	رجل دين		٩٣ / ٦ / ٩	الإمارات

الرقم	الاسم	عدد الأشخاص	المنطقة	المهنة	رقم الجواز	تاريخ الإبعاد	بلد الإبعاد
١١٠	عيسى رضى حسن المؤمن	٦	الدير			٩٣/٦/١٦	الإمارات
١١١	محمّد عبد الكريم حسين	٦		رجل دين	٢٢٠٨١٣	٩٣/٧/٢	سوريا
١١٢	علي عطية سلمان حسن	٤		موظف		٩٣/٧/٩	سوريا
١١٣	علي أحمد كاظم المتغوي	١	الدراز	رجل دين		٩٣/٧/١٨	
١١٤	علي أحمد محمّد علي الهملي	٣		رجل دين	٢٣٦٥٦٢	٩٣/٧/٢٣	سوريا
١١٥	بدر عبد الملك محمّد	٤				٩٣/٨/٩	قبرص
١١٦	زهير حسن العشيري	١	الدير			٩٣/٨/٢٢	
١١٧	محمّد يوسف مزعل	٦		رجل دين		٩٣/٨/٢٣	الكويت
١١٨	جميل سلمان إبراهيم سلمان	٤		موظف	١٣١٨٨٩	٩٣/٨/٢٧	الإمارات
١١٩	يوسف أحمد سلمان الشيخ علي	٥		رجل دين	١٨٠٣٧٢	٩٣/٨/٢٧	الإمارات
١٢٠	شاكر ميرزا سعيد	٣		عامل		٩٣/٨/٢٩	الإمارات

الرقم	الاسم	عدد الأشخاص	المنطقة	المهنة	رقم الجواز	تاريخ الإبعاد	بلد الإبعاد
١٢١	سيّد هادي سيّد أحمد سيّد شرف	٤	توبلي	رجل دين		٩ / ٩٣	الإمارات
١٢٢	عد الجليل رضى حسن العشيري	٤		طبيب	١٣٧٩٨٢	١٧ / ٩ / ٩٣	الإمارات
١٢٣	أحمد حسين أكبر عباس	٦		عامل	١٧٨٤٣٤	٢٣ / ٩ / ٩٣	لبنان
١٢٤	حسن عبد الله محمّد درويش	٢		رجل دين	٣٨٥١٧٨	٢٣ / ٩ / ٩٣	سوريا
١٢٥	محمود محمّد جعفر العرب	٦		موظف	٢٥١٥٠٣	١٢ / ١٠ / ٩٣	الإمارات
١٢٦	عبد العزيز راشد الراشد	٢	المحرق			٥ / ١١ / ٩٣	الإمارات
١٢٧	محمّد حبيب المقداد	٥	البلاد	رجل دين		٩٣	
١٢٨	عبد الله جواد أحمد ثابت	٢		طالب		٩٣	لبنان
١٢٩	مهدي عبد الله لعبيدات	٢		صيانة	٣٣١٤٩٤	٩٣	الكويت
١٣٠	أحمد عبد الحسن مهدي ناصر	١	الماحوز	رجل دين		١ / ٩٤	الإمارات
١٣١	عبد الهادي عبد الله الخواجه	٦	المنامة	طالب	١٦١٩٨٦	١٣ / ٢ / ٩٤	لبنان

الرقم	الاسم	عدد الأشخاص	المنطقة	المهنة	رقم الجواز	تاريخ الإبعاد	بلد الإبعاد
١٣٢	يوسف سعيد حسن الدرازي	١		موظف	٢٠٧٩٧٣	١٤ / ٢ / ٩٤	لبنان
١٣٣	عبد الجليل زيد المرهون	١				١٨ / ٢ / ٩٤	لبنان
١٣٤	شبّر إبراهيم الوداعي	١				٢٥ / ٢ / ٩٤	الكويت
١٣٥	محمّد جواد درويش			رجل دين		٤ / ٩٤	السعودية
١٣٦	حسين علي حسن			رجل دين		٤ / ٩٤	السعودية
١٣٧	مهدي جواد برني					٤ / ٩٤	السعودية
١٣٨	عبد الحسين محمّد أحمد						الإمارات
١٣٩	عبد علي إسماعيل		السنابس	رجل دين			الإمارات
١٤٠	نبيل باقر	١		مهندس		١٥ / ٦ / ٩٤	إيران
١٤١	أحمد حسين ميرزا عبد الخالق	١		مدرّس		١٥ / ٦ / ٩٤	إيران
١٤٢	عبد العظيم درويش	١				١١ / ٧ / ٩٤	ألمانيا

الرقم	الاسم	عدد الأشخاص	المنطقة	المهنة	رقم الجواز	تاريخ الإبعاد	بلد الإبعاد
١٤٣	علي درويش موسى	١				٩٤ / ٧ / ١٣	لبنان
١٤٤	إبراهيم الأنصاري	٥	المحرق	رجل دين		٩٤ / ٨ / ١٦	دبي
١٤٥	راشد حمادة	١				٩٤ / ٨ / ١٧	لندن
١٤٦	عباس حبيب سالم الحيشي	١		إعلام تلفزيوني	٣٦١٤٧٧	٩٤ / ١٠ / ٢٣	الكويت
١٤٧	أحمد عبد الحسن مهدي ناصر	١		رجل دين		٩٤ /	الإمارات
١٤٨	علي مكّي حبيب	٤	السنابس	رجل دين		٩٤ /	سوريا
١٤٩	منير عبد الرسول معتوق	٤	النعيم	رجل دين		٩٥ / ١ / ٤	لبنان
١٥٠	هاني البناي	١	جدحفص	رجل دين		٩٥ / ١ / ٦	دبي
١٥١	محمود مصطفى الغريفي	١	عالي	رجل دين		٩٥ / ١ / ٦	دبي
١٥٢	إبراهيم السندي	١		رجل دين		٩٥ / ١ / ٦	دبي
١٥٣	إبراهيم الستري	١	سترة	رجل دين		٩٥ / ١ / ٦	دبي

الرقم	الاسم	عدد الأشخاص	المنطقة	المهنة	رقم الجواز	تاريخ الإبعاد	بلد الإبعاد
١٥٤	فؤاد المبارك		راس رمان	رجل دين		٩٥/١/٧	دبي
١٥٥	حميد حسن المادح		جدحفص	رجل دين		٩٥/١/٧	دبي
١٥٦	علي الجفيري		الجفير	رجل دين		٩٥/١/٧	دبي
١٥٧	عقيل راشد	١	الدراز	رجل دين		٩٥/١/١٥	دبي
١٥٨	علي سلمان	١	البلاد	رجل دين		٩٥/١/١٦	دبي
١٥٩	حمزة علي جاسم الديري	١	الدير	رجل دين		٩٥/١/١٦	دبي
١٦٠	السيّد حيدر الستري	١	سترة	رجل دين		٩٥/١/١٦	دبي
١٦١	عادل الشعلة	١	السنابة	رجل دين		٩٥/١/١٨	سوريا
١٦٢	محمّد حسن علي حسين خجسته	١		رجل دين		٩٥/١/٢٤	إيران
١٦٣	علي محمّد	١				٩٥/١/٢٤	إيران
١٦٤	محمّد ناصر	١		طالب جامعي		٩٥/١/٢٤	إيران

الرقم	الاسم	عدد الأشخاص	المنطقة	المهنة	رقم الجواز	تاريخ الإبعاد	بلد الإبعاد
١٦٥	عبد الرضا العالي	١	عالي	رجل دين		٩٥ / ١ / ٢٦	لبنان
١٦٦	السيّد مرتضى الحسن	١	المنامة	رجل دين		٩٥ / ١ / ٢٧	لبنان
١٦٧	عبد الله عبد الجبّار العصفور					٩٥ / ١٠ / ١٤	السعودية
١٦٨	السيّد محمود مصطفى الغريفي		عالي	رجل دين		٩٥ / ١٠ / ١٤	السعودية
١٦٩	أحمد أمر الله فتح الله					٩٥ / ١٠ / ١٤	السعودية
١٧٠	السيّد علي علوي	١				٩٥ / ١٠	دبي
١٧١	عبد الحكيم السندي	١	سند	رجل دين		٩٦ / ١ / ١٣	الإمارات
١٧٢	علي الهملي	١	الهملة	رجل دين		٩٦ / ١ / ١٣	الإمارات
١٧٣	زينب علي الهملي	١	الهملة	طفلة		٩٦ / ١ / ١٣	الإمارات
١٧٤	سامي المنامي		المنامة	رجل دين		٩٦ / ١ / ١٣	الإمارات
١٧٥	مرتضى بدر محمّد هاشم	١	الدير	طالب		٩٦ / ٢ / ١٠	دبي

الرقم	الاسم	عدد الأشخاص	المنطقة	المهنة	رقم الجواز	تاريخ الإبعاد	بلد الإبعاد
١٧٦	شاكر الفردان	١	كرزكان	رجل دين		٩٦/٤/٦	الأردن
١٧٧	محمّد حميد سند	٥	المنامة	رجل دين		٩٦/٤/٦	سوريا
١٧٨	السيّد محمّد السيّد أحمد الغريفي	١	المنامة	رجل دين		٩٦/٥/١٦	
١٧٩	عائلة الشيخ عبد الحكيم العرادي	٢	عراد	رجل دين		٩٦/٧/٤	دبي
١٨٠	عائلة الشيخ عبد الحميد العرادي	٦	عراد	رجل دين		٩٦/٧/٥	دبي
١٨١	عائلة الشيخ عقيل الماضي	٥	المنامة	رجل دين		٩٦/٧/٥	دبي
١٨٢	عبد الحسن السرو	٥	المنامة			٩٧/٩/٣٠	الشارقة
١٨٣	عباس يوسف	١				٩٧/١٠/١٢	
١٨٤	عبد علي سرحان					٩٧/١٠/١٥	الكويت
١٨٥	زوجة الشيخ ياسر الحوري	١				٩٨/٢/٢٧	الدوحة
١٨٦	سيّد جابر الشهركاني	١	كرزكان	رجل دين		٩٨/٣/١	الدوحة

الرقم	الاسم	عدد الأشخاص	المنطقة	المهنة	رقم الجواز	تاريخ الإبعاد	بلد الإبعاد
١٨٧	محمّد صنقور	٢	السنابس	رجل دين		٩٨/٤	السعودية
١٨٨	عبد الأمير الإسكافي	٢	السنابس	رجل دين		٩٨/٧	سوريا
١٨٩	قصي علي العريبي		جدحفص	رجل دين		٩٨/٧	دمشق
١٩٠	سيّد صادق الشرخات	٥	السنابس	رجل دين		٩٨/٧	السعودية
١٩١	إبراهيم حمزة	٢	دار كليب	رجل دين		٩٨/٨	سوريا
١٩٢	سيّد هادي سيّد رضا	٥	بني جمرة			٩٨/٨	سوريا
١٩٣	سيّد هاشم الموسوي					٩٨/٩/١٩	الإمارات
١٩٤	محمّد عباس علي كمال					٩٨/٩/٢٩	كراتشي
١٩٥	وعائلته					٩٨/٩/٢٩	الفلبين
١٩٦	علي صالح تقي		السنابس	رجل دين		٩٨/١٠	دمشق
١٩٧	عبد المجيد محسن العصفور	٥	المعامير	رجل دين		٩٩/١/١	الدانمارك

الرقم	الاسم	عدد الأشخاص	المنطقة	المهنة	رقم الجواز	تاريخ الإبعاد	بلد الإبعاد
١٩٨	عبد المجيد محسن العصفور	٥	المعامير	رجل دين		٩٩ / ١ / ١٥	السعودية
١٩٩	أيوب بوشلاخ	٣	مدينة عيسى	رجل دين		٩٩	
٢٠٠	حسن عبد الوهاب العصفور	٣	الدراز	رجل دين		٩٩	
٢٠١	السيّد عدنان السيّد سلمان	١				٩٩ / ٦ / ٢٨	السعودية
٢٠٢	السيّد حسين السيّد عدنان	١				٩٩ / ٦ / ٢٨	السعودية
٢٠٣	كوثر السيّد عدنان	١				٩٩ / ٦ / ٢٨	السعودية
٢٠٤	إبراهيم الأنصاري	٤	المحرق	رجل دين		٩٩ / ٦ / ٣١	الظهران
٢٠٥	أحمد علي الشابي	٤	الدراز				إيران
٢٠٦	علاء الجلاو		المنامة				إيران
٢٠٧	أحمد إبراهيم الخيّاط	٤	المنامة				سوريا
٢٠٨	عبد الشهيد مهدي الستري		سترة				سوريا

الرقم	الاسم	عدد الأشخاص	المنطقة	المهنة	رقم الجواز	تاريخ الإبعاد	بلد الإبعاد
٢٠٩	عبد الله إبراهيم صالح						سوريا
٢١٠	عبد النبي علي عبد النبي						سوريا
٢١١	عبد الأمير حكيم العرب	٤	بني جمرة				سوريا
٢١٢	أحمد ماجد الماجد						سوريا
٢١٣	أحمد يوسف عبيدلي	٣					بريطانيا
٢١٤	عبد الرضا أحمد فضالة						سوريا
٢١٥	عبد المطّلب كاروني						سوريا
٢١٦	علي أحمد المحفوظ	٤	بني جمرة				سوريا
٢١٧	أحمد حسن ناصر						سوريا
٢١٨	عباس سنابي						كندا
٢١٩	علي حسن حسن						سوريا

الرقم	الاسم	عدد الأشخاص	المنطقة	المهنة	رقم الجواز	تاريخ الإبعاد	بلد الإبعاد
٢٢٠	عباس محسن حيدر						سوريا
٢٢١	غلام عبد الله محمّد						إيران
٢٢٢	هادي رضا إبراهيم						سوريا
٢٢٣	حبيب عبد الله مطر						سوريا
٢٢٤	هاشم مصطفى الموسوي		المنامة				سوريا
٢٢٥	سيّد هادي عيسى	٢	عيسى				إيران
٢٢٦	سيّد هاشم عيسى	٤	عيسى				إيران
٢٢٧	حسين نجاتي	٥	المحرق				إيران
٢٢٨	خميس فاضل سلمان						إيران
٢٢٩	ليلى عبد الله فخرو	٢	المنامة				قبرص
٢٣٠	معتوق هاشم	٤	القدم				سوريا

الرقم	الاسم	عدد الأشخاص	المنطقة	المهنة	رقم الجواز	تاريخ الإبعاد	بلد الإبعاد
٢٣١	محمّد جعفر محمّد عبد الله						سوريا
٢٣٢	محمّد عبد الجليل المرباطي	٤	المحرق				سوريا
٢٣٣	يوسف جمال	٤	المحرق				إيران
٢٣٤	يعقوب يوسف جناحي	٣	المحرق				سوريا
٢٣٥	عبد الحسين العريبي	٦	توبلي	رجل دين			إيران
٢٣٦	صلاح عبد العزيز	٣	سترة				الإمارات
٢٣٧	محمّد علي حسن						

إحدى دفعات التهجير التي قامت بها السلطات البحرينيّة
في أسابيع شهري مارس أو أبريل ١٩٨٢ إلى إيران عن طريق البحر

الرقم	الاسم	الملاحظات
١	خالد عبد العزيز القصير	معتقل سابقاً
٢	عبد الحسين علي محمّد طاهر	
٣	وزوجته	
٤	ووالده	
٥	ووالدته	
٦	وأُخته	
٧	وأطفاله	
٨	يوسف باقر	
٩	وزوجته	

الرقم	الاسم	الملاحظات
١٠	وأبنائه ايرج يوسف باقر	
١١	صادق يوسف باقر	
١٢	محسن يوسف باقر	
١٣	محبوبة يوسف باقر	
١٤	صديقة يوسف باقر	
١٥	حبيب عبد علي بدر	
١٦	وزوجته: فاطمة	
١٧	وأبنائه: إبراهيم حبيب عبد علي بدر	
١٨	أيوب حبيب عبد علي بدر	
١٩	رقية حبيب عبد علي بدر	
٢٠	زهرة حبيب عبد علي بدر	

الرقم	الاسم	الملاحظات
٢١	حاج حبيب ناظري	
٢٢	يوسف حبيب ناظري	
٢٣	مسعود محمّد جمعة كريمي	معتقل سابقاً
٢٤	زهراء كريمي نجاتي	زوجة معتقل
٢٥	علي مسعود محمّد جمعة	ابن معتقل
٢٦	يعقوب عبد الرحمن محمّد رمضان	معتقل
٢٧	جعفر نامدار أفراح	معتقل
٢٨	نامدار أفراح	والد معتقل
٢٩	أكبر نامدار أفراح	أخ معتقل
٣٠	خديجة نامدار أفراح	أم معتقل
٣١	منى نامدار	أخت معتقل (طفلة)

الرقم	الاسم	الملاحظات
٣٢	عبد الحميد نامدار	أخ معتقل
٣٣	معصومة نامدار	أُخت معتقل
٣٤	صادق نامدار	أخ معتقل (طفل)
٣٥	عبد المجيد نامدار	معتقل وأخ لمعتقل
٣٦	محمّد إبراهيم محمّد	
٣٧	محمّد عباس علي	زوج أُخت معتقل
٣٨	زينب محمّد عباس	بنت أُخت معتقل (طفلة)
٣٩	زوجة محمّد عباس	
٤٠	زهرة إبراهيم محمّد	أُخت معتقل
٤١	زليخة عبد الكريم إبراهيم	بنت أخ معتقل
٤٢	عبد الكريم إبراهيم	أخ معتقل

الرقم	الاسم	الملاحظات
٤٣	عصمت حسن عبد الله	زوجة أخ معتقل
٤٤	عباس عبد الكريم إبراهيم	ابن أخ معتقل
٤٥	حسن إبراهيم محمّد	أخ لمعتقل
٤٦	منيرة إبراهيم محمّد	أُخت لمعتقل
٤٧	ملكية عباس محمّد	أُم لمعتقل
٤٨	محمود إبراهيم	أخ لمعتقل
٤٩	ليلى عباس عبد الله	زوجة أخ لمعتقل
٥٠	آرام محمود إبراهيم	ابن أخ لمعتقل
٥١	عباس محمود إبراهيم	ابن أخ لمعتقل
٥٢	عباس محمّد قمبر	معتقل
٥٣	نادية محمّد قمبر	أُخت معتقل

الرقم	الاسم	الملاحظات
٥٤	لطيفة عباس محمّد	والدة معتقل
٥٥	معصومة محمّد قمبر	أُخت لمعتقل
٥٦	غلام علي محمّد طاهر	معتقل
٥٧	مدينة علي محمّد طاهر	زوجة معتقل
٥٨	زهرة عبد الرسول غلام	بنت معتقل (طفلة)
٥٩	عبد الرحمن أحمد محمود	معتقل
٦٠	كاظم أسد علي	
٦١	صغرى حبيب محمّد	
٦٢	علي حبيب محمّد	
٦٣	عباس حبيب محمّد	
٦٤	يوسف حبيب محمّد	

ملحق

تقرير لمنظمة العفو الدولية حول إبعاد ونفي المواطن البحريني

يعنوان : ممنوعون من دخول البحرين : النفي قسراً لأبناء البحرين.

منظمة العفو الدولية

البحرين

ممنوعون من دخول البحرين :

النفي قسراً لأبناء البحرين

١٦ ديسمبر / كانون الأوّل ١٩٩٣ ملخّص رقم الوثيقة : MDE 11/04/93

16 December 1993 التوزيع : SC/CO/GR

تعارض منظمة العفو الدولية النفي قسراً عندما تفرضه الحكومات باعتباره إجراءً رسمياً ضدّ رعاياها من أبناء البلد.

وقد تلقّت منظمة العفو الدولية تقارير لا حصر لها بشأن النفي القسري لمواطني البحرين منذ أوائل الثمانينيات.

وعلى امتداد عام ١٩٩٣ كان العائدون من مواطني البحرين يُستجوبون لدى وصولهم إلى المطار عن أنشطتهم السياسية في الماضي، أو عمّا كانوا كتبوه ونشروه، ثمّ يُعادون إلى البلد الذي كانوا يقيمون فيه على أوّل طائرة راحلة إليه، دون ذكر أية أسباب

ولا يُسمح لهم كذلك بفرصة الطعن في قرار طردهم، أو حتّى بمعرفة الأسباب التي تبرّر اتّخاذ ذلك الإجراء، وهم يُحرمون أيضاً من فرصة التظلّم ضدّ قرار الطرد، أو الطعن في مشروعيّته من خلال المحاكم.

إنّ النفي القسري مخالف لأحكام المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، ويحرّمه دستور البحرين تحريماً صريحاً، ومن ثمّ فإنّ منظمة العفو الدولية تدعو حكومة البحرين إلى احترام هذه الأحكام، وإصدار إعلان عامّ بأنّ من حقّ مواطني البحرين جميعاً أن يعودوا إلى البحرين.

* * * * *

يلخّص هذا التقرير وثيقة من ثلاث صفحات عنوانها: البحرين، ممنوعون من دخول البحرين: النفي قسراً لأبناء البحرين (الوثيقة رقم MDE 11/04/93)، أصدرتها منظمة العفو الدولية في ١٦ ديسمبر / كانون الأوّل ١٩٩٣. وعلى من يريد المزيد من التفاصيل أو التحرّك بشأن هذه القضية أن يرجع إلى الوثيقة الكاملة.

الأمانة الدولية ـ لندن ـ المملكة المتحدة

INTERNATIONAL SECRETARIAT, 1 EASTON STREET, LONDON WC1X 8DJ, UNITED KINGDOM

البحرين

ممنوعون من دخول البحرين : النفي قسراً لأبناء البحرين

١. معلومات أساسية

تعارض منظمة العفو الدولية النفي القسري حين تفرضه الحكومات باعتباره إجراءً رسمياً على المواطنين من أبناء البلد.

وقد تلقّت منظمة العفو الدولية أنباء لا تُعدّ ولا تُحصى عن النفي القسري للمواطنين البحرانيين من البحرين منذ أوائل الثمانينيات. ففي الأيام التي تلت محاولة انقلاب مزعومة، تعرّض عدد من طائفة الشيعة، التي تشكّل أغلبية السكان، ممّن اشتُبه في وجود ما يربطهم بإيران، للترحيل قسراً إلى إيران، وشهد المعتقلون السياسيون السابقون، بل وأفراد أُسرات كاملة، بأنّهم قد اعتُقلوا وسحبت منهم جوازات سفرهم البحرانية، أو بطاقات هويّتهم البحرانية، ثمّ أُجبروا على ركوب سفن صغيرة متّجهة إلى إيران، رغم جهلهم بذلك البلد وبلغته. وكانت السلطات البحرينية تمنح المطرودين أحياناً وثائق مزوّرة تذكر أنّهم ولدوا في إيران، وأنّهم مواطنون إيرانيون.

ومن الحالات التي تثير الجزع والأسى ما روته زوجة أحد السجناء السياسيين لمنظمة العفو الدولية، إذ وصفت كيف قاومت النفي قسراً مع الآخرين من أفراد أُسرتها، ومن بينهم طفلها الذي كان عمره (٢٢ شهراً). وقالت إنّها رغم كونها حاملاً في الشهر الثامن، اضطرّت إلى ركوب سفينة صيد مع ما يزيد على ٢٠ أُسرة، ومع السجناء السياسيين السابقين الذين كانوا لا يزالون يرسلون في قيودهم. وأُمر الجميع بتسليم جوازات سفرهم البحرانية وشهادات ميلادهم، وسُلّمت لهم وثائق جديدة تقول إنّهم ولدوا في إيران. ولم تلبث هذه السيّدة أن وضعت طفلها بعيد الرحلة البحرية التي استغرقت أربعة أيام إلى إيران.

وفي أعقاب حلّ برلمان البحرين الذي لم يعمّر طويلاً، في عام ١٩٧٥، وكذلك في أوائل الثمانينيات، قرّر عدد من مواطني البحرين مغادرة البلد. كان بعضهم يفرّ خوفاً من السجن والتعذيب، وكان الآخرون من أقرباء بعض السجناء السياسيين، وكانوا يفرّون تحاشياً لضروب أُخرى من المضايقات. وقد غادر بعضهم البلد للدراسة أو للعمل، ومن ثمّ انخرط بعضهم في أنشطة المعارضة السياسية من إيران وسوريا وبعض بلدان الكتلة الشرقية، في منظمات مثل «الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين»، و «جبهة التحرير البحرينية»، و «الجبهة الشعبية في البحرين» (لا توجد أحزاب سياسية مشروعة

في البحرين).

ولكن في السنوات الأخيرة، في ظلّ بعض مظاهر التحسّن في أحوال حقوق الإنسان في البحرين، وتغيّر المناخ السياسي، حاول كثيرون من مواطني البحرين العودة إلى بلدهم بعد سنوات طويلة من حياة المنفى الاختياري خارج البلد. وكان من بين من حاولوا العودة زوجات وأُسر عدد من السجناء السياسيين الذين كانوا قد فرّوا من البلد خوف المضايقة. ولكنّ الكثيرين منهم احتجزوا أياماً، بلغت أُسبوعاً في بعض الأحيان، في مطار البحرين الدولي عند عودتهم، ثمّ طُردوا قسراً من البحرين. وقد سُمِح الآن لعدد من هذه الأُسر بالعودة، ولكن ذلك كانت تسبقه في العادة عدّة محاولات فاشلة.

وعلى مدار عام ١٩٩٣ كان المواطنون البحرانيون العائدون يُستجوبون عند وصولهم إلى المطار عن أنشطتهم السياسية السابقة أو ما أُلّفوه من مطبوعات، ثمّ يُعادون إلى البلد الذي كانوا يقيمون فيه على متن أوّل طائرة راحلة، دونما ذكر للأسباب، وهم لا يُمنَحون أيّ فرصة للطعن في قرار طردهم، أو حتّى لمعرفة الأساس الذي تستند إليه تلك الإجراءات. كما يُحرمون من أيّ فرصة للتظلّم من قرار طردهم، أو الطعن في مشروعيّته من خلال المحاكم. والذين يعودون إلى البحرين بعد قضاء فترات طويلة في الخارج كثيراً ما تصدر لهم

جوازات سفر جديدة ـ صالحة لمدّة عام واحد فقط ـ ثمّ يطردون بعدها من البلد. وفي بعض الأحيان لا تكون جوازات السفر صالحة إلّا لدخول بلدين أو ثلاثة بلدان، مثل سوريا والإمارات العربية المتّحدة والمملكة العربية السعودية، ويبدو أنّ السبب الأوحد لإصدار هذه الجوازات هو تسهيل طردهم من البحرين ودخولهم بلاداً أُخرى.

٢. الضحايا

كان من بين العشرات من مواطني البحرين الذين حاولوا العودة إلى وطنهم في عام ١٩٩٣ الدكتور عبد العزيز راشد الراشد، وهو طبيب بشري تعرّض لإجراءات متكرّرة لطرده بالقوّة من البحرين. وكانت أوّل محاولة فاشلة قام بها للعودة إلى بلده يوم ٦ اكتوبر / تشرين الأوّل ١٩٩١، إذ تعرّض للاحتجاز والاستجواب أربعة أيام قبل طرده. وعاد بعد ذلك إلى البحرين يوم ١٢ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٩٣، ثمّ طرد في اليوم التالي إلى سوريا عن طريق الكويت، ولكنّ السلطات الكويتية رفضت السماح له بدخول الكويت عند وصوله، لأنّه لم يكن يحمل وثائق سفر صالحة، بعد انتهاء مدّة صلاحية جواز سفره البحراني، وأعادته إلى البحرين في نفس اليوم، أي في ١٣ نوفمبر / تشرين

الثاني. وفي مطار البحرين رفضت السلطات السماح للدكتور الراشد بدخول البلد ورحّلته إلى سوريا، وفي ١٩ نوفمبر / تشرين الثاني أُعيد الدكتور الراشد مرّة أُخرى إلى البحرين، حيث ظلّ في المطار ٢٤ ساعة، ثمّ أصدرت له السلطات جواز سفر جديداً صالحاً لمدّة عام واحد، ثمّ رحّلته إلى الإمارات العربية المتحدة يوم ٢٠ نوفمبر / تشرين الثاني.

وتعرّض أحمد حسين أكبر عباس للنفي قسراً من البحرين في عام ١٩٨٢، إذ سُحبت منه أوراقه البحرانية، وطُرد بالقوّة إلى إيران، وعند عودته إلى البحرين في سبتمبر / أيلول ١٩٩٣ مع زوجته اللبنانية وأطفاله الأربعة، تعرّض ـ فيما ورد من أنباء ـ للاستجواب والضرب قبل طرده قسراً إلى لبنان، حيث لم يُسمح له بالدخول وأُعيد إلى البحرين، ولكنّه أُرسل مرّة أُخرى إلى لبنان حيث مُنح إقامة مؤقتة.

ومن بين من طردوا من البلاد السيّد هاشم الموسوي، وهو سجين سياسي سابق حوكم في عام ١٩٨٨؛ فقد طرد قسراً إلى سوريا في أبريل / نيسان ١٩٩٣ بعد أن قضى مدّة عقوبته في السجن خمس سنوات. فلم يكد يفرج عنه حتّى اقتيد إلى المطار وأُعطي ـ فيما ورد ـ جواز سفر بحرانياً جديداً صالحاً لمدّة عام واحد.

امّا بدر عبد الملك محمّد، وهو كاتب أقام في قبرص عدّة سنوات، فقد عاد إلى البحرين يوم ٩ اغسطس / آب ١٩٩٣، ولكنّه أُعيد إلى قبرص في اليوم التالي بعد استجوابه ومنحه جواز سفر صالحاً لمدّة عام واحد. وكان بدر عبد الملك قد دخل السجن في البحرين عدّة مرّات في الستينيات والسبعينيات بسبب معتقداته السياسية وأنشطته، كما ورد أنّه تعرّض للنفي قسراً من البحرين عاماً واحداً في ١٩٦٩.

وفي حدود معلومات منظمة العفو الدولية، لم يتخلّ أيّ من الأشخاص المنفيين عن جنسيته البحرانية طواعية ليكتسب جنسية أُخرى.

٣. استجابة الحكومة

أثارت منظمة العفو الدولية بواعث قلقها عدّة مرّات، إزاء النفي القسري، مع السلطات المختصّة في البحرين، لكنّه رغم السماح لبعض الأفراد بالعودة والاستقرار في بلدهم من جديد ـ وكثيراً ما كان ذلك بعد أكثر من محاولة واحدة ـ فإنّ كثيرين آخرين ما زالوا محرومين من هذا الحقّ.

وقد ردّت الحكومة على بعض رسائل منظمة العفو الدولية بشأن ضحايا النفي القسري، قائلة إنّ الذين عادوا إلى البحرين

لم تكن لديهم وثائق سفر صالحة، ومن ثمّ مُنعوا من الدخول طبقاً لما هو معمول به دولياً في الأحوال العادية. ولكنّ هذا القول لا يأخذ في اعتباره أنّ الدول ملزمة بالسماح لمواطنيها بالعودة إلى أوطانهم. بل إنّ قيام السلطات البحرانية بإصدار جوازات سفر بحرانية جديدة بصورة عادية إلى العائدين، يثبت دون شكّ أنّ جنسية الأفراد الذين يحاولون العودة ليست محلّ نقاش أو ارتياب. أمّا في الواقع فيبدو أنّ إصدار الجوازات لا يهدف إلّا لتسهيل نفيهم بصورة قسرية.

ولا يأخذ ردّ الحكومة في اعتباره أيضاً أنّ كثيراً من المواطنين البحرانيين لم يجدّدوا جوازات سفرهم أثناء وجودهم في الخارج، إمّا لأنّهم كان عليهم أن يعودوا إلى البحرين في وقت شعروا فيه أنّهم سيكونون معرّضين لخطر القبض عليهم أو تعذيبهم أو سجنهم، أو سوى ذلك من أشكال المضايقة، أو لأنّ السفارة البحرانية التي أرسلوا إليها الجوازات لتجديدها رفضت إعادتها أو تجديدها.

إنّ النفي القسري مخالف للمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، ومنها «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان»، وجميع الدول الأعضاء في الأُمم المتحدة ملزمة بتنفيذ الضمانات الواردة فيه، والتي تنصّ على أنّه:

«لكلّ فرد حقّ في مغادرة أيّ بلد، بما في ذلك بلده، وفي

العودة إلى بلده» [المادة ١٣ (٢)].

وتنصّ المادّة ١٧ (ج) من دستور البحرين نفسه نصاً صريحاً على تحريم النفي القسري، وتقول إنّه لا يجوز طرد مواطني البحرين من بلدهم أو منعهم من العودة إليه، وتدعو منظمة العفو الدولية حكومة البحرين إلى احترام هذه الأحكام، وإصدار إعلان عام بأنّ جميع مواطني البحرين من حقّهم العودة إلى وطنهم.

مصادر

كتاب رياح التغيير في البحرين ـ غسان قاسم الملا

كتاب عام التضحيات والأمل ٩٤ ـ ١٩٩٥ ـ أحرار البحرين

كتاب عام الإصرار والصمود ٩٥ ـ ١٩٩٦ ـ أحرارالبحرين

كتاب عام الإرهاب الرسمي والشجب الدولي ٩٦ ـ ١٩٩٧ ـ أحرار البحرين

مجموعة تقارير حول انتهاك حقوق الإنسان في البحرين ـ منظمة العفو الدولية

كتاب Parliamentary Human Rights Group (London) ـ Bahrain A Brickwall

كتاب انتهاكات روتينية وإنكار روتين الحقوق المدنية والأزمة السياسية في البحرين ـ منظمة هيومن رايتس ووتش

مجموعة بيانات صحفية ـ أحرار البحرين

مجموعة تقارير وبيانات حول حقوق الإنسان في البحرين ـ منظمة حقوق الإنسان في البحرين

مجموعة تقارير حول أوضاع حقوق الإنسان في البحرين ـ منظمة الدفاع عن حقوق الإنسان في البحرين

صحيفة القدس العربي ـ لندن

أعداد نشرة صوت البحرين ـ أحرار البحرين

فهرس

مقدّمة ٥
نفي المواطن ٧
تفصيل عملية النفي ١٧
عمليات نفي ٢٩
السلطات تنفي النفي ٤١
محاولة التغيير الديموغرافي ٤٣
ملاحقة المنفيين ٤٩
دول الخليج واللاجئين البحرينيين ٥٥
منع الحقوقيين وطالبي الإصلاح ٦٣
المنع من السفر ٦٦
بلدان المنافي ٧٠
قائمة بأسماء مبعدين ٧٣
دفعة تهجير ٩٥
ملحق ١٠١
مصادر ١١١
فهرس ١١٢

دار الوطن للطباعة والتسويق
بيروت - لبنان